الأخبار
al-akhbar

الاثنين 16 تشرين الثاني 2026
العدد 5928 السنة الحادية والعشرون
Lundi 16 Novembre 2026 no 5928 21ème année

www.al-akhbar.com

16 صفحة
100000 ليرة



حسن أحمديان
إيران تعبر خانة الدفاع
03



«أنصار الله»
اكتمال السيطرة على باب المندب
12

انتخابات المحامين: «القوات» و«الكتائب» يُهزمان في عقر دارهما 4

عودة سعودية بعد الحراكيْن القطري والتركي 5



خريف فرنسا الغضب المُعولم
9-8

(لويزالو)

قضية اليوم

لبنان بلا سياسة
جماعات تائهة بحثاً عن مصيرها لا مصير البلد

إبراهيم الأمين


(الأخبار)

يمضي اللبنانيون وقتاً طويلاً في تصفّح الأخبار والفيديوات على المنصات، ولا يملّون ملاحقة الأخبار الزائفة. ولا يبدو هذا الانشغال ناجماً بالضرورة عن جهل أو كسل في التثبّت مما يسمعونه ويرونه، بقدر ما يعكس رغبة دفينة في أن يتحوّل هذا السجال الشعبوي إلى حكم في ما بينهم. ولو زار لبنان عالم اجتماع أو خبير اقتصادي، لأصابته الصدمة من ضآلة رغبة الناس في نقل الشاشة إلى واقعهم المعيشي. وقد يقول قائل إن اللبنانيين لا يشغلهم سوى الأسعار والغلاء وكلفة التعليم والطبابة، لكنّ هذا الاهتمام، على أهميته، لا يعدو كونه أمراً عادياً. فقد تكيّفوا مع فكرة الانهيار، ولم يعد السأم من فكرة الدولة حكراً على جهة أو بيئة دون أخرى. لكنّ السجال الفعلي انتقل إلى حيث يتعاظم لدى كتل اجتماعية واسعة القلق على ما تسمّيه «المصير». والمُفارقة أنّ الفقر وتردّي الأحوال المعيشية ليسا، في نظر الناس هنا، شأناً مصيرياً، ولا يجدون الوقت، أو حتى الرغبة، في تنظيم حراك فعلي لمواجهة تدهور أحوالهم.

في سدّة الحكم، ثمة من استنفد كل قدرته على تقديم الجديد. عدد كبير من النواب، بمن فيهم رئيسه، تماهت شخصياتهم مع أداء المؤسسة التشريعية. أمّا الوجوه التي دخلت المجلس حديثاً، فلم يبقَ بينها سوى قلة تحاول قول شيء مغاير. وفي رئاستَي الجمهورية والحكومة، يبدو الشلل شبه كامل: لا أفكار، ولا عقل يعمل، وفوق ذلك، انقياد أعمى لما يريده الخارج. أمّا في الشارع، فتتصارع الجماعات تحت عناوين حزبية ونقابية، فيما تتحكم العصبية الطائفية بتلابيب الغالبية، من القادة السياسيين إلى الكوادر والمحازبين.

لم يعد السؤال عن الدولة شأناً يخصّ فئة دون أخرى. فعندما انتهت الحرب الأهلية إلى صيغة طائفية جديدة، شعر المسيحيون بالامتعاض، وتصرّفوا على أساس أنهم خسروا إدارة الدولة. ولم يكترث أحد منهم لشعارات كاذبة من قبيل «لا غالب ولا مغلوب». ولا يزالون يقارنون الدولة اليوم بما كانت عليه حين كانت تحت إدارتهم، ويريدون من بقية اللبنانيين تصديق أن ما كان يُسمّى دولة تخصّهم جميعاً. والأكثر إشكالية أنهم لا يبدون استعداداً للاعتراف بأي مسؤولية عن التجربة السابقة أو الإقرار بأخطائها. وبعد كل ما مرّوا به، ها هم يعيدون إنتاج اللعبة نفسها، بالأحزاب والقيادات ذاتها، فيما تغرق الكنيسة، يوماً بعد يوم، في سُبات عميق.

ذات مرة، قال مخرج سينمائي إيطالي إن الفيلم الذي يعاني خللاً في النص والإخراج والتمثيل، لكنه يلقى رواجاً جماهيرياً، لا يُسأل النقّاد وحدهم عنه، بل ينبغي التوجه إلى عامة الجمهور لفهم سلوك الجمهور. وهذا ما ينطبق، إلى حدّ بعيد، على القاعدة المسيحية في لبنان اليوم. فثمة حاجة إلى عالِم نفس لفهم ما الذي يدفع شاباً متعلّماً، نشأ في عائلة طبيعية، إلى السير خلف سامي الجميل. كما أن الأمر يحتاج إلى علماء اجتماع لتفسير استمرار قطاعات واسعة من المسيحيين، من الشباب إلى كبار السنّ، في العودة إلى قاموس الجبهة اللبنانية، الذي تستعيد «القوات اللبنانية» مفرداته هذه الأيام، وإطلاق الأحكام واتخاذ المواقف انطلاقاً من نظرة خلفية حاقدة، تشير إلى أن هذه الجماعة هي الأكثر باطنية بين الجماعات اللبنانية. فترى رجلاً يبدو مُعافى جسدياً، ولديه عمل يؤمّن معيشته، يتداول بجدّية روايةً عن أن حزب الله كان يحفر نفقاً من الفنار باتجاه منزل سامي الجميل. أو أن تسري بين الناس «تعليمة» بعدم استقبال المسلمين، وخصوصاً الشيعة، في الأحياء والبلدات، والتعامل معهم بوصفهم زبائن لا أكثر: يُستفاد من أموالهم، ثم يعودون إلى «مجاهلهم»! فقد المسيحيون الإجابة عن سؤال الدولة، وسكتنهم فكرة الامتيازات التي راكموها بفعل الدعم الخارجي، من ياسر عرفات وحافظ الأسد إلى صدام حسين وملك الأردن، وبينهم شاه إيران مرة، وإسرائيل والولايات المتحدة طوال الوقت. واليوم، لا يبدو أن أحداً يجد ما يدعوه إلى سؤال المُقيمين في قصر بعبدا عمّا إذا كان أيّ منهم قد قرأ اتفاق الطائف أو اطّلع على نظام عمل رئاسة الجمهورية. في المقابل، يسكنهم الخوف من أن يأتي من يطرح سؤالاً بسيطاً: هل يمكن أن نُجري جردة لهذا البلد، لنعرف ماذا بضمّ ومن يسكنه؟ فسؤال كهذا لا يعني لهم سوى أمر واحد: التعداد السكاني الذي يسبق عادة تغيير النظام!

وفجأة، قرّر المسيحيون، بعد سنوات من الحرب على النفوذ السنّي، أن العدو الجديد هو الشيعة، وأن حزب الله، بما يمثّله من حالة فكرية وقوة ميدانية وبناء مؤسساتي، يشكّل تهديداً للدولة التي يريدون استعادتها. ولم تمضِ سوى أشهر قليلة على الضربة الكبيرة التي وجّهتها إسرائيل إلى المقاومة، وعلى التحوّل الكبير في سوريا، حتى برزت إلى العلن، على نحو مفاجئ، نزعة انفصالية غير مسبوقة لدى غالبية الأوساط القيادية والحزبية والكنسية والأكاديمية والاقتصادية.

بات جبران باسيل، مثلاً، يخشى الدفاع عن علاقته بالشيعة لأن الجمهور المسيحي يرفض حزب الله. أمّا سمير جعجع، فلا يبدو أن لديه بضاعة سياسية يبيعها سوى التلويح بالقوة. ومن خلال تنظيمه ونفوذه الإعلامي، يقود أوسع عملية لاستعادة ما يسمّيه «أمجاد» الحرب الأهلية، محاولاً إقناع المسيحيين بأن ما فعله هو ومقاتلوه خلال الحرب كان صائباً، وأنه وفّر لهم استقلالية عن بقية اللبنانيين، وأن التخلّي عن السلاح هو ما أفقدهم دورهم ونفوذهم. وفي المقابل، تتكفّأ الكنيسة سريعاً عن دورها الاجتماعي، من دون أن يبدو أنها تعرف ما الذي تريد قوله للناس. فيما تتواصل الهجرة بمُعدّلات غير مسبوقة، وتتراجع الزيجات بصورة كبيرة، وترتفع نسب الطلاق. أمّا أصحاب النفوذ، فيبدو أنهم حسموا أمرهم: الدولة ليست لنا، ولا نريد التعامل معها، بل نريد الاحتفاظ بالمواقع التي تضمن لنا امتيازات في المال والأعمال، حتى الانتساب إلى الجيش لم يعد خياراً مرغوباً لدى كثيرين، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الوظيفة العامة. أمّا النشاط التجاري، فيُدار في حالات كثيرة وفق قواعد تتجاوز الحسابات الرسمية للدولة ومؤسساتها.

> **المسيحيون غارقون في حالة إنكار لمتغيّرات بنيوية شهدها لبنان، وقياداتهم السياسية تتنافس على وجهة انفصالية بديلة عن فوقية موهومة، فيما الكنيسة تخرج يوماً بعد يوم من دائرة التأثير**

السنّة لم يجدوا ضالّتهم بعد، وسط صراع حول المرجعية الأفضل بين دمشق وإسطنبول ومكة، بينما تواجه الزعامة الجنبلاطية اكبر امتحان يهدّد زعامتها، وسط مشروع إسرائيلي لدروز سوريا ولبنان وفلسطين

يدفع الشيعة ثمن انخراطهم في معركة بدت أكبر من لبنان، وفيما تنزوي المقاومة بعيداً عن دولة مفقودة، تقاتل حركة أمل دفاعاً عن إنجازات وهمية في التمثيل السياسي والإداري العام

وتقوم لعبة التضليل على رفع شعار السيادة، أي لبنان الذي لا تربطه علاقة بأيّ من خصوم الولايات المتحدة وإسرائيل، في مقابل فقر مُدقع في الأفكار عن طبيعة الدولة التي يريد المسيحيون الانخراط فيها. ويترافق ذلك مع دروس يومية تعكس فوقية موهومة، قوامها الادّعاء بأنهم الأقدر على إدارة البلاد والعباد، وإنكار مُخيف لحجم التحوّلات التي أصابت لبنان بكل أطيافه، السياسية والاقتصادية والتربوية والتجارية. وينتهي الأمر إلى حفلة من الشعبوية التي تمثّلها قناة «MTV».

أمّا السنّة، فوجدوا ضالّتهم في الاتفاق السوري - السعودي - الأميركي، الذي طوّب رفيق الحريري رئيساً تنفيذياً للبلاد، مُحمّلاً بأفكار حداثوية عن دولة رأسمال القطاع الخاص، وتحت إبطه أكياس من العطايا التي ظنّ أنها كافية لاقتاء شرّ بقية قادة الحرب الأهلية. لكنه اكتشف سريعاً أنه يبني قصراً من رمال. وما بقي من تجربته ليس أكثر من مجموعة أحياء تُسمّى وسط المدينة، ظلّت طويلاً بلا حياة فعلية. وحين احتاجت إلى ما يبعث فيها الحياة، أطلّت الطائفية برأسها من جديد: مسلمون شيعة يجاهرون بحقّهم في التملّك والعيش في هذا المكان، ومسيحيون يعتقدون أن الوقت حان لاسترداد قلب العاصمة، الذي انتزعه المسلمون منهم على حين غرّة.

وبعد سنوات على قرار إقصاء آل الحريري عن السياسة، بات السنّة بلا فاعلية سياسية، أيا كانت التسمية التي تُطلق عليهم. فلا البدائل التي حاولت الحلول محل الحريري صمدت، ولا الذين أسقطوا على الناس بالمظلات الأميركية والسعودية قادرون على جذب الناس إلى أكثر من حفل غنائي، فيما يواجه فقراء السنّة، في الأطراف كما في الأحياء الفقيرة للعاصمة، واحدة من أكثر مراحلهم ضعفاً، في القدرة على تأمين الغذاء والتعليم والطبابة... والتمثيل السياسي!

في جبل لبنان، جاءت جائحة «كورونا» كدبوس أيقظ وليد جنبلاط على واقع لم يكن يتوقّعه. للمرة الأولى، وجد نفسه مضطراً إلى الإنفاق من ماله الخاص، لا من جيوب الآخرين، لخوض معركة البقاء. ولم يكن ذلك كافياً لإقناع الجيل الشاب بالعدول عن البحث عن طريق للهجرة إلى المنافي البعيدة، كما لم يكن قادراً على إنتاج واقع سياسي مختلف، سواء على مستوى القيادة المحلية أو الزعامة التقليدية. وحده القدر يتحكّم به، ولم يعد أمامه سوى تسليم الأمر إلى ابنه تيمور، طوعاً أو قسراً، لا فرق. جنبلاط أدرك وحده، من دون أن يعلن ذلك أو يسمح للآخرين بالتنبه إليه، أن القبيلة دخلت مرحلة الانقراض. غير أنه استفاق، في لحظة واحدة، على محاولة لإنعاش الدروز، لكن هذه المرة على نحو لا ينسجم مع حساباته التقليدية. فمع التحوّل الكبير في سوريا، وبينما كان كثيرون ينتظرون أن ينعكس سقوط النظام هناك تراجعاً في نفوذ حزب الله، أو توسّعاً في حضور السنّة في لبنان، وجد جنبلاط نفسه أمام سؤال الوجود الدرزي وقد وصل إلى عقر داره. والأهم أن من يطرح هذا السؤال لم يعد شيخاً منعزلاً في صومعة جبلية، وإنما انتفاضة جديدة تقف إسرائيل بكل ثقلها خلفها، وتستهدف، في المقام الأول، القيادات التاريخية للدروز، وتنطلق من محاولة غير مسبوقة للفصل بين القيادة الدينية والقيادة السياسية. فلم يعد الزعيم القبلي قادراً على أن يختار وحده الزعيم الروحي أو الشيخ الناطق باسم الجماعة. لكنّ مصدر وجع جنبلاط يتعلق بأن إسرائيل لا تريد بالضرورة دفع الدروز إلى أتون حروب قذرة، بل تريد، أولاً وأخيراً، إبقاءهم في حال دائمة من القلق والخوف، وعندها سيجدون أنفسهم يطلبون حمايتها كل الوقت. وهذا ما يجعل الرسالة الموجّهة إلى جنبلاط وسائر القيادات الدرزية بأن الانقراض سيصيب زعاماتهم وليس طائفتهم. وسط هذا الخراب، يقف الشيعة في حالة من الغضب والحيرة. فلا أحد منهم قادر على صياغة مشروع متكامل لفكرة انخراطهم في الدولة، أو حتى تصوّرهم للخروج النهائي منها. لقد عاشوا مجداً في مراحل متعددة: مرة حين انخرطوا في القوى اليسارية التي سعت إلى تغيير الواقع الاجتماعي في لبنان؛ ثم حين أصبحوا طرفاً في الحرب الأهلية، بحثاً عن مكاسب داخل النظام الطائفي نفسه؛ وصولاً إلى مرحلة المقاومة التي اكتسبت دوراً إقليمياً تجاوز تأثيره حدود لبنان.

أدار حزب الله، منذ انتهاء الحرب الأهلية وحتى سقوط التسوية السورية - السعودية - الأميركية، عملية مُقايضة يومية، وقدّم تنازلات كبيرة في الملفات الداخلية، مقابل حماية مشروعه الأصلي المتصل بالمقاومة. أمّا بقية الشيعة، بقيادة حركة أمل، فكانوا يعملون على فرض ما اعتبروه الصيغة الأنسب لتمثيل الطائفة داخل الدولة. ومع مرور الوقت، مضت المقاومة بعيداً في الملفات الاستراتيجية والإقليمية، على حساب تراجع حضورها النوعي في الشأن الداخلي، وهو ما ترك أثره على مُجمل الحياة السياسية والاجتماعية للطائفة. وعندما قرّرت المقاومة، لمصلحتها كمقاومة، عقد تفاهم مع التيار الوطني الحر، كان عليها أن تختبر طبيعة علاقتها بشريكها الشيعي في إدارة شؤون الدولة. لم يكن نبيه بري غافلاً عن حجم الدفع الذي وفّرته المقاومة لتعزيز حضور الشيعة في مؤسسات الدولة. بل إن حركة أمل، إلى جانب شخصيات شيعية من خارج بيئة المقاومة، نجحت في ترسيخ حضورها داخل المؤسسات مستفيدة من عضلات المقاومة. لكنّ هؤلاء تصرفوا، في المقابل، على أساس أن حصتهم باتت مضمونة داخل النظام الطائفي القائم. وتحوّلت حركة أمل، مع الوقت، إلى جزء ثابت من بنية النظام الجديد، واكتسبت موقع القوة التقليدية في المعادلة اللبنانية. وباتت صداماتها وتحالفاتها مع بقية القوى السياسية تدور، في جانب أساسي منها، حول تثبيت حصة الشيعة في الدولة. وفي المقابل، كانت الدولة بكامل مؤسساتها تتداعى، فيما تولّى حزب الله إدارة قطاعات من الإنتاج والإعالة والخدمات عبر منظومة موازية. وعندما وقع الانهيار الكبير بعد أحداث عام 2019، أصاب الضرر أولاً ذلك الجسم الذي عملت حركة أمل على إدخاله إلى الدولة، فيما لم يعرف الشيعة العاديون سبب دفعهم ثمن الانهيار.

وعندما اندلعت الحرب على غزة، عاد سؤال دور المقاومة ليحتل موقعاً مركزياً في النقاش داخل البيئة الشيعية، كما في بقية البيئات اللبنانية. ودار نقاش واسع داخل حزب الله حول كيفية التصرف، قبل أن يطلّ العامل الداخلي برأسه، وتدرك قيادة الحزب أنها لا تستطيع الذهاب بعيداً في المواجهة. فالحرب مع إسرائيل لم تكن تتيح للحزب خوض معركة خارج لبنان، ثم تحمّل تبعات قراراته منفرداً، كما حصل في سوريا. والأهم أن المقاومة لمست أن إسرائيل قرّرت التعامل بالمقلوب مع فكرة البيئة الشيعية. ومنذ ذلك الحين، تخوض إسرائيل، بالتعاون مع الأميركيين وقوى لبنانية، معركة لتريسخ سردية مفادها أن خلاص الشيعة لا يكون إلا بالتخلّص من المقاومة. وقد بلغ هذا المسار حدّاً بات معه بعض الشيعة يميّزون بين أنواع السلاح. فهم يقولون إن على الحزب تسليم السلاح الذي يهدّد إسرائيل، لكن ليس السلاح الذي يحتاجون إليه لحماية وجودهم داخل لبنان، والمقصود هنا موقعهم في الدولة. لكنّ الخلاصة أن السؤال الشيعي عن الدولة التي يريدونها لا يزال بلا جواب، وليس ثمة ما يوحي بأن هذا الجواب سيولد في وقت قريب. حتى مقاربة نبيه بري، القائمة على صون ما يعتبره «إنجازات» للشيعة منذ عام 1984، لم تعد تنفع، لأن الشراكة الداخلية لا تُصان بالنوايا والحسابات المحلية وحدها. والشيعة اليوم يدركون، أكثر من أي وقت مضى، أنهم أمام سؤال موجّه إلى المسيحيين أيضاً وسائر اللبنانيين: أيّ دولة تريدون؟

بهذا المعنى، يبدو لبنان في واحدة من أتعس لحظاته السياسية، فيما تبدو جماعاته أكثر استعداداً للانزلاق إلى صدام أهلي جديد. صحيح أن القواعد الاجتماعية مُنهكة، وأن أحداً لا يبدو راغباً في العودة إلى الحرب الأهلية، لكنّ عندما يُقنع قسم من اللبنانيين بأن سلاح حزب الله هو المسؤول عن انهيار القطاع المصرفي، أو تُقدَّم قوة الجيش على أنها مصدر خطر على المسلمين، أو يجد الدروز أنفسهم عاجزين عن حسم خياراتهم بمعزل عمّا يجري للدروز في سوريا وفلسطين، فيما ينتظر السنّة مآلات الصراع السعودي - التركي على إدارة بلاد الشام... عندها، لا تكون هناك سياسة في لبنان. وعلى الأقلية الصغيرة جداً من الساعين إلى دولة مدنية قادرة على لمّ الناس حول الدولة، أن تستعد أيضاً للإجابة عن أيّ لبنان تريد!

مقالة

إيران تعبر خانة الدفاع

د. حسن أحمديان*

تبني الدول استراتيجياتها العسكرية على مجموعة مُتغيّرات تشمل مقدّراتها الداخلية من جهة، وتحدّيات محيطها الاستراتيجي من جهة أخرى. وعليها أن تقيّم كلتيهما بشكل مستمر لتفادي أي طارئ قد يمسّ أمنها ومصالحها. ولذلك تقوم الدول بتقديرات مستمرة للمجموعتين، المقدّرات والتهديدات، سواء نُشر ذلك أم لم يُنشر. تلك تقديرات توفّر على توجّهات السياسة الخارجية بمرّ الوقت وتطبعها بأولويات وميزات جديدة. ولأنّ التغيير في التوجّهات العامة عملية صعبة ومُكلفة، لا تنتقل الدول من توجّه لآخر إلا نتيجة ضرورة تُملي عليها التغيير. فقد تطلّب الأمر هزيمة بحجم 1967، ورحيل جمال عبد الناصر، وتسلّم أنور السادات، لتنتقل مصر من التوجّه القومي الوحدوي المعادي لإسرائيل إلى كمب ديفيد. كما تطلّب ذلك ثورة كبرى لتنتقل إيران من التبعية للمعسكر الغربي، إلى الحياد تحت شعار ما زال يزيّن مدخل وزارتها الخارجية، «لا شرقية ولا غربية». ولا يحدث ذلك في فراغ الدوائر الاستراتيجية، بل يُبنى على قبول أو دفع جماهيري يرى منطق الانتقال ويقبل به أو لا يعترض عليه.

يمكن وضع حربي حزيران 2025 وشباط 2026 على إيران في خانة التغييرات الكبرى التي تدفع إلى تغيير التوجّه والعقيدة العسكرية المرتبطة بها. فقد تمسّكت طهران لعقود مضت بعقيدة دفاعية تقوم على رد الفعل والردع، لمنع الانزلاق في حرب شاملة. وقد أفضت تلك العقيدة إلى العمل على بناء قدرات صُمّمت لتردع العدو. وأتت تلك العقيدة نتيجة حرب دامت ثماني سنوات مع العراق، وأفرزت نقاشات استراتيجية أدّت إلى توجّهين ظلّا يحكمان سياسة إيران الخارجية لأربعة عقود: أولاً، يجب تجنّب الدخول في حرب واسعة بشتّى الطرق؛ وثانياً، ولتحقيق الهدف الأول، على إيران أن تبني سلاحها في الداخل لضمان الردع.

وتفادت إيران التصعيد بعد استهدافات طاولت قياداتها في العراق وسوريا وعلماءها في الداخل. غير أن تلك السياسة أدّت إلى تآكل ردع إيران أمام أعداء تقدّموا أمام كل خطوة خطتها إيران إلى الوراء، حتى وصل بهم الحال إلى شنّ حربين عليها.

بذلك أتى إيران ما كانت تتفاداه وتبني قدراتها لمنعه. غير أن التدرّج الإسرائيلي الأميركي، أسعف إيران في تدارك نقاط الضعف والبناء لمواجهة مُكلفة للمعتدي في حرب الأربعين يوماً. وبذلك عملت إيران على ألّا يتآكل ردعها دون الإضرار بقدرات أعدائها وأدواتهم في المنطقة. فقد قُطع ذلك الخط الأحمر الكبير الذي ظلت طهران تتفاداه، والمتمثّل في استهداف القوات والقدرات الأميركية بشكل مباشر. وبذلك أسعفت كلٌّ من إسرائيل والولايات المتحدة، من حيث لا تدريان، طهران ومجتمعها الاستراتيجي في التخلّص ممّا كبّلا به البلاد من عقيدة عسكرية تقوم على الدفاع وردّ الفعل دون الإقدام والمبادرة. كما أعطى الاعتداء على البلاد، القيادة الجديدة في طهران دافعاً أوضح، وحيّزاً أوسع من الحرية في وضع لبنات عقيدة عسكرية جديدة يمكن اعتبارها المُنتج الرئيسي لحرب الأربعين يوماً.

فقد فعلت طهران كل ما يمكن، بناءً على عقيدتها العسكرية وأولوياتها الاقتصادية، لمنع الحرب. وكان لذلك أثر بالغ في النظرة الشعبية لما جرى. فقد رأى الناس المسؤولين في بلدهم، وهم يحاولون تفادي الحرب عبر التفاوض حتى آخر لحظة، ورغم ذلك فُرضت الحرب. ومن نتائج ذلك كان الالتفاف الشعبي حول العلم، رغم كل المآخذ على السياسات الاقتصادية. وتلك ركيزة هامة في أي حرب. فإن لم يتماسك الشارع في إيران، وهو ما خطّطت له إسرائيل والولايات المتحدة، لأثّر ذلك سلباً على الجهوزية القتالية، ولجرى تشتيت جزء مهم من القدرات الدفاعية. فقد تكلّم المعتدون بصراحة عن التقاء السماء بالأرض كاستراتيجية حربية.

وإذ كان للالتفاف حول العلم أثر بالغ في تماسك إيران وصمودها أثناء القتال، فقد أعطى ذلك أيضاً غطاءً شرعياً لتحوّل العقيدة الدفاعية للبلاد، وهو ما أصبح اليوم حديث الشارع في إيران، فضلاً عن محوريته في النقاشات الاستراتيجية. وبذلك باتت أرضية التغيير جاهزة في الداخل بمجرّد بدء الحرب. فرغم انشغاله بالقضايا الاقتصادية، بدأ الشارع يُضفي الشرعية على تغيير توجّه السياسة الخارجية، فضلاً عن تغيير العقيدة الدفاعية للبلاد كأولوية.

بذلك بدأت خطوات طهران نحو تغيير عقيدتها الدفاعية، وهو ما يُملي عليها توجّهاً مختلفاً إزاء أعدائها وحضورهم في المنطقة. ويمكن حالياً تلخيص ذلك في ثلاثية تبدأ في هرمز، وتمرّ بالبرنامج الصاروخي وغيره من البرامج الدفاعية، وتصل إلى البرنامج النووي.

في مضيق هرمز، صعّدت طهران فعلها لإغلاق المرور غير المُصرّح به إيرانياً. وتراجعت المحذورات البيئية والأمنية التي كانت تتّسم بها الردود الإيرانية سابقاً، وازدادت الاستهدافات بهدف التعطيل. أي إن السفن التي تقبل بغطاء القيادة الوسطى الأميركية تتحمّل مخاطر الخروج من الخدمة لأشهر. وذلك تصعيدٌ ما كان ليحدث لولا تراجع واشنطن عن التزاماتها ومحاولتها فرض أمر واقع. وبدل القبول بذلك، تقوم ايران بفرض أمر واقع على عدوّها.

على مستوى البرنامج الصاروخي، استمرت المناورات الصاروخية الإيرانية في شهري تشرين الأول وتشرين الثاني لأسابيع. ثم أُعلن في إيران عن انتهاء الالتزام بمدى الألفي كيلومتر للصواريخ، وصرّح اللواء محسن رضائي بأن القواعد الأميركية خارج المنطقة ستكون أهدافاً إن جرى شنّ هجوم جديد على إيران. وكان النقاش العسكري في إيران قد أتى عدة مرات على ذكر دول أوروبية بعينها، كدول شاركت في الحرب الماضية بفتحها القواعد وتقديمها الدعم اللوجستي للمقاتلات الأميركية. ويعني الإعلان الإيراني أن المشاركة في الاعتداء لن تمرّ دون عقاب، رغم بُعد المسافة.

أمّا نووياً، فإن إيران ترفض زيارة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية منشآتها النووية، وهي تتمسك بالغموض الذي غطّى برنامجها بعد استهدافه في حزيران 2025. وتقول طهران إنه لا يوجد بروتوكول لزيارة مُنشآت نووية تعرّضت للضرب، كما أن التهديد على البرنامج ما زال قائماً. ويزداد الأمر وطأةً على واشنطن وهي تشاهد تزايد المطالب الشعبية والنخبوية في إيران بالتسلّح النووي. وكان آخرها بيان مجلس خبراء القيادة، الذي أوصى بتغيير العقيدة الدفاعية للبلاد وبالخروج من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. وفي هكذا وضع، ترفض طهران الحديث عن برنامجها النووي قبل تنفيذ شروطها من قبل الولايات المتحدة، وهي شروط استسلام ترى طهران أنها ستكون مقدّمة لـ«مفاوضات» حول البرنامج النووي.

في ظل الاستعدادات العسكرية التي لم تتوقف منذ نيسان الماضي، أتت كلمة القائد الأعلى لتؤطّر تحوّل عقيدة طهران الدفاعية من رد الفعل إلى المبادرة. فقد أصدر توجيهات تقضي بضرورة إنهاء حالة اللاحرب واللاسلم القائمة بين إيران والولايات المتحدة. والمغزى من ذلك، والمحور فيه، هو إنهاء الحصار المفروض على البلاد. فإن وضعنا هذا التوجيه إلى جانب تمسّك إيران بشروطها السبعة، وأخذنا في الاعتبار صعوبة تسليم واشنطن بها، نكون إزاء عمل مُبادر من قبل إيران لإنهاء الحصار العسكري. وقد نُقل عن رئيس البرلمان محمد باقر قاليباف أن كسر الحصار الأميركي أمر يستحق خوض حرب شاملة من أجله. أمّا الجنرال محسن رضائي فقد وصف الحصار بالعمل الحربي الذي ستكسره طهران بالقوة.

تلك صورة جديدة لعقيدة وفعل عسكريَّيْن. فإيران، التي كانت تنئ تحت العقوبات لعقود ولم تقم بفعل ضد واشنطن، أغلقت المضيق وأثّرت في فشل ترامب الانتخابي، وذلك رغم احتمالات نشوب حرب. وكانت قبل ذلك قد رسمت خطّاً أحمر على الضاحية، والأرجح توسيعه ليشمل الجنوب في المعارك القادمة، وردّت صاروخياً على هجوم إسرائيلي رغم احتمال نشوب حرب. واليوم تحدّد الحصار كهدف حربي، ويتكلّم قائدها الأعلى لقادة البلاد العسكريين عن ضرورة «تحقيق الأهداف» في الحرب القادمة، بدل ردّ الفعل الذي اعتادته طهران سابقاً. وهذه العقيدة الجديدة تعبّر عن تحوّل في توجّه السياسة الخارجية، مفادها أن العمل ضد إيران وحلفائها بشكل مباشر أو غير مباشر، عبر التسهيل وإعانة المعتدي، لن يمرّ دون كلفة على المستوى الاستراتيجي، تهدف إلى إضعاف الخصم من جهة، وزيادة ميزات المقاومة على مستوى المنطقة من جهة أخرى. وذلك توجّه يحظى بقبول الشارع في الداخل، كما تدفع النخب باتجاه ترشيده وتعزيزه بقدرات أكبر.

*أستاذ دراسات غرب آسيا في جامعة طهران

الحدث

انتخابات المحامين
خسارة مُدوّية لـ«القوات» و«الكتائب»: من يزرع الإقصاء يحصده!


(الأخبار)

«حراس الهيكل»

في كلّ انتخابات داخل نقابة المحامين، يتأكد المعنيون أن النقباء السابقين هم فعلياً «حراس الهيكل»، إذ إنهم الأكثر خبرة في دهاليز النقابة، وهم الذين يحملون المفاتيح الانتخابية الحقيقية. ويتحكّم هؤلاء بمُجريات المعارك في الخفاء، بينما يكون الصيت للأحزاب.

وهو ما تبدّى من نتيجة الانتخابات أمس، إذ إن الأعضاء الذين فازوا في المعركة، إيلي قليموس ومايا شهاب ووسام عيد، ومعهم العضو الرديف، هادي فرنسيس، هم من أصحاب الحظوة لدى النقباء السابقين. وتشير المعلومات إلى أن إيعاز النقباء كان لصالحهم، من دون إغفال الدعم الذي تلقّاه وسيم بو طايع، من النقيب الحالي عماد مارتينوس.

فوز 3 جنوبيين

توقّف عدد من المسؤولين الحزبيين عند مفارقة وصول 3 مرشحين من الجنوب إلى مجلس النقابة، هم وسام عيد ووسيم بو طايع ومايا شهاب. وهو ما رأى فيه هؤلاء دليلاً على أن الجنوب لا يزال حاضراً في قلب النقابة، رغم الحرب الدائرة.

عودة «المستقبل»

شكّلت نتيجة انتخابات نقابة المحامين عودةً لتيار المستقبل إلى قطاع المهن الحرة بعد القرار الذي اتُّخذه قبل أشهر باستنهاض قاعدته الشعبية، ومؤشرات عودته إلى الحياة السياسية. وبالتالي، نجح تيار الرئيس سعد الحريري في العودة إلى مجلس نقابة المحامين بعد أكثر من 5 سنوات على الغياب.

ويُذكر أن «التيار الأزرق» خاض الاستحقاق بحنكة عبر دعمه مرشحة مستقلة تمتلك رصيداً شعبياً من جراء خبرتها النقابية الطويلة وحضورها ونشاطاتها في النقابة. وهو ما جنّب التيار مصير الخسارة التي مُنيَ بها حليفاه، أي حزبا «الكتائب» و«القوات».

حيث يغلب على نقابة المحامين الحضور المسيحي، والماروني تحديداً.

ولذا، تُصبح خلاصة تراجع معراب والصيفي في التمثيل المسيحي واحدة من النتائج الأساسية للانتخابات، مع تقدّم واضح مسيحياً لمرشح التيار الوطني الحر، وسيم بو طايع.

ومع ذلك، لا يرسم هذا الاستنتاج المشهد كاملاً. فتكثر الخلاصات لنتيجة انتخاب 4 أعضاء في مجلس النقابة، وإن كان أولاها أن تكتيك اللائحة المُقفلة الذي أصرّت عليه «القوات»، بمجاراة «الكتائب»، وتعاملا معه على أنه الوصفة المضمونة للفوز، انقلب عليهما، ليدفعا معاً ثمن أدائهما. فعلياً، كان عنوان المعركة هو ثأر المحامين من اللوائح المُقفلة المعلّبة التي لم تعهدها النقابة في تاريخها، ما جعل من عملية الإقصاء التي أرادتها الصيفي ومعراب، عملية لإقصائهما هما.

استعادة تحالف «الثنائي» والتيار

ولّد ذلك أيضاً استفزازاً لدى التيار الوطني الحر، الذي خاض المعركة بجدّية أكبر من سابقاتها، بعدما تحوّلت محاولات تطويقه من قبل «القوات» و«الكتائب» إلى تعاطف في صناديق الاقتراع مع مرشّحه. وهو ما يدل على نجاح تيار جبران باسيل في استنهاض قواعده الحزبية للالتفاف حول ترشيح بو طايع، ولا سيما بعد تعرّضه لما سُمّي بـ«عملية الغدر»، إذ إنه قبل أسابيع قليلة، كانت المفاوضات بين «الكتائب» والتيار تجري على قدم وساق لتشكيل لائحة موحّدة، وذلك بعد اتفاق مُسبق على دعم مرشح سامي الجميل لمنصب النقيب، قبل أن تفسل الصيفي يديها من «الدبل»، وتتحالف مع «القوات».

وهي «عملية الغدر» نفسها التي خبرها مسؤولو حركة أمل في نقابة المحامين، الذين يربون عن اجتماعات كانت تحصل بينهم وبين مسؤولي «الكتائب»، لتشكيل لائحة تضم مرشح الصيفي، إيلي قازان، والمرشح المستقل المدعوم من «أمل»، وسام عيد، قبل أن يُفاجأوا بإعلان لائحة مُقفلة تضم قازان، إلى جانب مرشح «القوات» رياض الشدياق، والمرشحة المستقلة المدعومة من تيار المستقبل، مايا شهاب، والمرشح المستقل، إيلي قليموس.

كلّ ذلك أدّى إلى استفزار «الثنائي الشيعي» الذي اعتبر أنه تعرّض للغدر والتهميش، ما أنتج تحالفاً مع التيار. صحيح أن هذا الائتلاف ليس الأول من نوعه بينهما، إلّا أن الانتخابات الانتخابية تصفه بأنه الأمتن والأصدق»، على اعتبار أن الجميع التزم بالتجيير المُتبادل، تماماً كما نجح «الثنائي الشيعي» في الحشد الذي أنتج مشاركة شيعية وصلت إلى نحو 800 ناخب التفّوا حول عيد. وهكذا، أنهت «أمل» الصّيت الذي لازمها طويلاً، وهو اشتهار مسؤوليها وقاعدتها في النقابة بالتفلّت الحزبي. وهو ما أدّى إلى وصول عيد بعد نحو 13 سنة من غياب الأعضاء الشيعة عن مجلس النقابة، وكذلك وصول شهاب، ما أنتج مشهداً هو الأول من نوعه: وجود 3 أعضاء مسلمين داخل مجلس النقابة (سنية وشيعي، ودرزي نجح في السنة الماضية).

> «عملية غدر» شعر بها التيار والحركة، ما أنتج تحالفاً متيناً بين «الثنائي الشيعي» وميرنا الشالوحي، أسفر عن فوز بو طايع وعيد

الصوت الحزبي لا يكفي

وإذا كانت التعبئة الحزبية لـ«الثنائي الشيعي» والتيار قد أدّت مهمتها بنجاح، فإن حيثية المرشحين لا تقل أهمية في نقابة يشكل المستقلون فيها القوة الصامتة، إذ لا يُعتبر حضور عيد وبو طايع غريباً عن النقابة، نتيجة ترشحهما سابقاً وامتلاكهما شعبية في أوساط المحامين.

ويتحدث المسؤولون الحزبيون عن قدرة بو طايع على خرق دوائر خصوم التيار و«الغرف» منها، بينما يُعرف عن عيد نشاطه الذي مكّنه من الدعوة إلى لقاءات يومية مع زملائه، متكئاً على استقلاليته السياسية.

وعلى العكس من ذلك، يقول محامون إن حزبي «الكتائب» و«القوات» أغفلا هذا الجزء من المعادلة، واعتمدا ترشيحات بـ«البراشوات»، لافتين إلى أن الشدياق وقازان لا يمتلكان حيثية داخل النقابة، وهو ما أدّى أصلاً إلى تحالف انتخابي هجين بين الحزبين رغم الصراعات الدائرة بينهما في مجلس النقابة.

وبالتالي، لم يتمكن الشدياق وقازان من تجيير «أصوات خاصة»، بل اعتمدا فعلياً على ركيزة الأصوات الحزبية، التي لم تتعدّ 1200 صوت، مع احتساب كتلة الصوت السنّي التي جيّرها تيار المستقبل لصالح اللائحة، والمستقلين الذين دعموا ترشيح إيلي قليموس. وعليه، كانت نتيجة مرشح «القوات» (1251 صوتاً) قريبة من نتيجة مرشح «الكتائب» (1328 صوتاً)، مع الإشارة إلى استنتاج بعض الماكينات من النتيجة أن قوتهما التجييرية لا تتعدّى 1000 صوت في أحسن الأحوال.

وليس هذا المؤشر الوحيد على قلّة الخبرة النقابية للشدياق وقازان، وإنّما أيضاً قدرة المرشحين المستقلين، شهاب وقليموس، على الفوز بفارق وصل إلى أكثر من 350 صوتاً. فهما تمكّنا خلال فترة عضويتهما في مجلس النقابة خلال السنوات الماضية من إثبات حضورهما وتشكيل شعبيتهما، يُضاف إلى ذلك إرث والدَيهما، أمين سر النقابة السابق محمد شهاب والنقيب السابق أنطوان قليموس.

وبالتالي، استفادت شهاب وقليموس من الأصوات الحزبية التي جُيّرت لهما من «القوات» و«الكتائب» و«المستقبل»، إلى جانب رصيدهما الخاص.

وهو الأمر الذي ينطبق أيضاً على العضو الرديف، هادي فرنسيس، الذي تمكّن من دون دعم حزبي أساسي من أن يتقدّم على مرشحي «القوات» و«الكتائب»، حاصداً 1356 صوتاً، بالاعتماد على حيثيته بين زملائه وعلى نشاطه القائم على الـ«Man to Man»، الذي أدّى إلى نجاح لقاءاته الانتخابية والتفاف محامي المتن الذين يُعتبرون خزّان النقابة الخفي، حوله.

تقاذف مسؤوليات

في المقابل، يروي بعض مسؤولي الأحزاب أن «الكتائب» و«القوات» عمدا بعد هزيمتهما إلى تقاذف المسؤوليات. ووفقاً لهؤلاء، ألقى بعض «الكتائبيين» باللائمة على النقيب السابق هادي مصري، الذي أصرّ على اختيار قازان رغم قلّة حضوره في النقابة، بينما ألقاها البعض الآخر على «القوات» لإصرارها على اعتماد اللائحة المُقفلة.

وينفي حزبيون، بناءً على تحليل للأرقام، عدم الالتزام الذي يحاول بعضهم إلصاقه بـ«المستقبل» أو «الكتائب»، والذي تسبب بأن يحل مرشح «القوات» في آخر قائمة الخاسرين من المرشحين الحزبيين.

ويتفق «الحلفاء - الخصوم» على سردية أن بو طايع فاز بالأصوات الشيعية، وهو ما تنفيه الماكينات الحزبية الأخرى، على اعتبار أن عدد الناخبين المسيحيين وصل إلى نحو 2800 ناخب، بينما صبّت الأصوات السُّنّية والدرزية في صالح لائحة «القوات - الكتائب»، وهي تعادل تقريباً عدد الأصوات الشيعية. ويعني ذلك، بحسب هؤلاء، أن الصوت المسيحي هو الذي حسم النتيجة بفارق نحو 300 صوت على أقل تقدير لصالح التيار الوطني الحر، بحصول بو طايع على 1716 صوتاً، ليكون ثاني الفائزين بعد قليموس.

لينا فخر الدين

هي الضربة الأعنف لحزبي «الكتائب اللبنانية» و«القوات اللبنانية» في تاريخ نقابة المحامين، إذ لم يسبق لهما أن تحالفا، وكانت النتيجة هزيمة مُدوّية للاثنين معاً. فالحزبان يقدّمان نفسيهما على أنهما صاحبا القوة الراجحة مسيحياً، وكذلك صاحبا الأمر والنهي في النقابة، وصاحبا الكتلتين الكبيرتين للأصوات القابلة للتجيير، اللتين على الحلفاء والمستقلين أن يستندوا إلى إحداهما، للوصول إلى مجلس النقابة.

الانتشاء بهذا الاعتقاد تحديداً، هو ما دفعهما إلى خوض انتخابات تحت عنوان استعادة «تحالف 14 آذار»، وترشيح حزبيَّيْن تمّ إسقاطهما على زملائهما بـ«البراشوات»، على قاعدة أن أصوات الحزبين كفيلة بحسم النتيجة. وعدا ذلك، أصرّا على فرض لائحة مُقفلة، لإقصاء المرشحين المستقلين، وعزل القوى السياسية المعارضة لهما.

والمفارقة أن الحزبين اللذين لطالما صوّرا نفسيهما بأنهما رأسا حربة في مواجهة المحاصصة السياسية، لم يجدا حرجاً في استنساخ ما يُسمّى «تجربة الخصوم» داخل النقابة، عبر محاولة تقاسم مقاعد المجلس مُسبقاً، مُتكئَين على أنهما قادران على الإمساك بالكتلة المتأرجحة من المستقلين، كما أنهما صاحبا القوة التجييرية المسيحية الأكبر من دون حاجة إلى اختبار نفوذهما، طالما أن الانتخابات تحصل داخل «عرين الموارنة»، حيث يغلب على نقابة المحامين الحضور المسيحي، والماروني تحديداً.

ولذا، تُصبح خلاصة تراجع معراب والصيفي في التمثيل المسيحي واحدة من النتائج الأساسية للانتخابات، مع تقدّم واضح مسيحياً لمرشح التيار الوطني الحر، وسيم بو طايع.

ومع ذلك، لا يرسم هذا الاستنتاج المشهد كاملاً. فتكثر الخلاصات لنتيجة انتخاب 4 أعضاء في مجلس النقابة، وإن كان أولاها أن تكتيك اللائحة المُقفلة الذي أصرّت عليه «القوات»، بمجاراة «الكتائب»، وتعاملا معه على أنه الوصفة المضمونة للفوز، انقلب عليهما، ليدفعا معاً ثمن أدائهما. فعلياً، كان عنوان المعركة هو ثأر المحامين من اللوائح المُقفلة المعلّبة التي لم تعهدها النقابة في تاريخها، ما جعل من عملية الإقصاء التي أرادتها الصيفي ومعراب، عملية لإقصائهما هما.

استعادة تحالف «الثنائي» والتيار

ولّد ذلك أيضاً استفزاراً لدى التيار الوطني الحر، الذي خاض المعركة بجدّية أكبر من سابقاتها، بعدما تحوّلت محاولات تطويقه من قبل «القوات» و«الكتائب» إلى تعاطف في صناديق الاقتراع مع مرشّحه. وهو ما يدل على نجاح تيار جبران باسيل في استنهاض قواعده الحزبية للالتفاف حول ترشيح بو طايع، ولا سيما بعد تعرّضه لما سُمّي بـ«عملية الغدر»، إذ إنه قبل أسابيع قليلة، كانت المفاوضات بين «الكتائب» والتيار تجري على قدم وساق لتشكيل لائحة موحّدة، وذلك بعد اتفاق مُسبق على دعم مرشح سامي الجميل لمنصب النقيب، قبل أن تفسل الصيفي يديها من «الدبل»، وتتحالف مع «القوات».

وهي «عملية الغدر» نفسها التي خبرها مسؤولو حركة أمل في نقابة المحامين، الذين يربون عن اجتماعات كانت تحصل بينهم وبين مسؤولي «الكتائب»، لتشكيل لائحة تضم مرشح الصيفي، إيلي قازان، والمرشح المستقل المدعوم من «أمل»، وسام عيد، قبل أن يُفاجأوا بإعلان لائحة مُقفلة تضم قازان، إلى جانب مرشح «القوات» رياض الشدياق، والمرشحة المستقلة المدعومة من تيار المستقبل، مايا شهاب، والمرشح المستقل، إيلي قليموس.

كلّ ذلك أدّى إلى استفزار «الثنائي الشيعي» الذي اعتبر أنه تعرّض للغدر والتهميش، ما أنتج تحالفاً مع التيار. صحيح أن هذا الائتلاف ليس الأول من نوعه بينهما، إلّا أن الانتخابات الانتخابية تصفه بأنه «الأمتن والأصدق»، على اعتبار أن الجميع التزم بالتجيير المُتبادل، تماماً كما نجح «الثنائي الشيعي» في الحشد الذي أنتج مشاركة شيعية وصلت إلى نحو 800 ناخب التفّوا حول عيد. وهكذا، أنهت «أمل» الصّيت الذي لازمها طويلاً، وهو اشتهار مسؤوليها وقاعدتها في النقابة بالتفلّت الحزبي. وهو ما أدّى إلى وصول عيد بعد نحو 13 سنة من غياب الأعضاء الشيعة عن مجلس النقابة، وكذلك وصول شهاب، ما أنتج مشهداً هو الأول من نوعه: وجود 3 أعضاء مسلمين داخل مجلس النقابة (سنية وشيعي، ودرزي نجح في السنة الماضية).

الصوت الحزبي لا يكفي

وإذا كانت التعبئة الحزبية لـ«الثنائي الشيعي» والتيار قد أدّت مهمتها بنجاح، فإن حيثية المرشحين لا تقل أهمية في نقابة يشكل المستقلون فيها القوة الصامتة، إذ لا يُعتبر حضور عيد وبو طايع غريباً عن النقابة، نتيجة ترشحهما سابقاً وامتلاكهما شعبية في أوساط المحامين.

ويتحدث المسؤولون الحزبيون عن قدرة بو طايع على خرق دوائر خصوم التيار و«الغرف» منها، بينما يُعرف عن عيد نشاطه الذي مكّنه من الدعوة إلى لقاءات يومية مع زملائه، متكئاً على استقلاليته السياسية.

وعلى العكس من ذلك، يقول محامون إن حزبي «الكتائب» و«القوات» أغفلا هذا الجزء من المعادلة، واعتمدا ترشيحات بـ«البراشوات»، لافتين إلى أن الشدياق وقازان لا يمتلكان حيثية داخل النقابة، وهو ما أدّى أصلاً إلى تحالف انتخابي هجين بين الحزبين رغم الصراعات الدائرة بينهما في مجلس النقابة.

وبالتالي، لم يتمكن الشدياق وقازان من تجيير «أصوات خاصة»، بل اعتمدا فعلياً على ركيزة الأصوات الحزبية، التي لم تتعدّ 1200 صوت، مع احتساب كتلة الصوت السنّي التي جيّرها تيار المستقبل لصالح اللائحة، والمستقلين الذين دعموا ترشيح إيلي قليموس. وعليه، كانت نتيجة مرشح «القوات» (1251 صوتاً) قريبة من نتيجة مرشح «الكتائب» (1328 صوتاً)، مع الإشارة إلى استنتاج بعض الماكينات من النتيجة أن قوتهما التجييرية لا تتعدّى 1000 صوت في أحسن الأحوال.

وليس هذا المؤشر الوحيد على قلّة الخبرة النقابية للشدياق وقازان، وإنّما أيضاً قدرة المرشحين المستقلين، شهاب وقليموس، على الفوز بفارق وصل إلى أكثر من 350 صوتاً. فهما تمكّنا خلال فترة عضويتهما في مجلس النقابة خلال السنوات الماضية من إثبات حضورهما وتشكيل شعبيتهما، يُضاف إلى ذلك إرث والدَيهما، أمين سر النقابة السابق محمد شهاب والنقيب السابق أنطوان قليموس.

وبالتالي، استفادت شهاب وقليموس من الأصوات الحزبية التي جُيّرت لهما من «القوات» و«الكتائب» و«المستقبل»، إلى جانب رصيدهما الخاص.

وهو الأمر الذي ينطبق أيضاً على العضو الرديف، هادي فرنسيس، الذي تمكّن من دون دعم حزبي أساسي من أن يتقدّم على مرشحي «القوات» و«الكتائب»، حاصداً 1356 صوتاً، بالاعتماد على حيثيته بين زملائه وعلى نشاطه القائم على الـ«Man to Man»، الذي أدّى إلى نجاح لقاءاته الانتخابية والتفاف محامي المتن الذين يُعتبرون خزّان النقابة الخفي، حوله.

تقاذف مسؤوليات

في المقابل، يروي بعض مسؤولي الأحزاب أن «الكتائب» و«القوات» عمدا بعد هزيمتهما إلى تقاذف المسؤوليات. ووفقاً لهؤلاء، ألقى بعض «الكتائبيين» باللائمة على النقيب السابق هادي مصري، الذي أصرّ على اختيار قازان رغم قلّة حضوره في النقابة، بينما ألقاها البعض الآخر على «القوات» لإصرارها على اعتماد اللائحة المُقفلة.

وينفي حزبيون، بناءً على تحليل للأرقام، عدم الالتزام الذي يحاول بعضهم إلصاقه بـ«المستقبل» أو «الكتائب»، والذي تسبب بأن يحل مرشح «القوات» في آخر قائمة الخاسرين من المرشحين الحزبيين.

ويتفق «الحلفاء - الخصوم» على سردية أن بو طايع فاز بالأصوات الشيعية، وهو ما تنفيه الماكينات الحزبية الأخرى، على اعتبار أن عدد الناخبين المسيحيين وصل إلى نحو 2800 ناخب، بينما صبّت الأصوات السُّنّية والدرزية في صالح لائحة «القوات - الكتائب»، وهي تعادل تقريباً عدد الأصوات الشيعية. ويعني ذلك، بحسب هؤلاء، أن الصوت المسيحي هو الذي حسم النتيجة بفارق نحو 300 صوت على أقل تقدير لصالح التيار الوطني الحر، بحصول بو طايع على 1716 صوتاً، ليكون ثاني الفائزين بعد قليموس.

مارتينوس يوجّه الضربة القاضية إلى مصري

منذ أشهر، والكباش دائر بين نقيب المحامين، عماد مارتينوس، والنقيب السابق فادي مصري، حربٌ شعواء، لم يتمكّن تحالف حزبي «القوات» و«الكتائب» من إنهائها. على العكس، عبّر اليوم الانتخابي عن الصراع بين الطرفين، ليخرج منه مصري بـ«وجه أسود»، على حدّ تعبير زملائه، بعدما تكبّد هزيمة أقوى من هزيمة حزبه، أي «الكتائب».

ويقول المسؤولون الحزبيون إن النقيبين ركّزا على جلسة المُصادقة على الموازنة والبيانات المالية لصناديق النقابة والتعاونية والتقاعد، إذ وزّع مصري قبل ساعات من بدء انعقاد الجلسة أمس إيعازه بكلمة «كلا»، بينما ترك رئيس حزب الكتائب، سامي الجميل، للمحازبين حرية إعطاء الثقة من عدمها.

في المقابل، أجرى مارتينوس، على حدّ قول بعض الماكينات الانتخابية، اتفاقيات من تحت الطاولة لدعم مرشحين عن عضوية مجلس النقابة، مقابل الحصول على ثقة أحزابهم في الجمعية العامة. وهو ما أتى بنتيجة عبر نيل الموازنة والحسابات الختامية ثقة نحو 60% من الناخبين، مقابل أقل من 25% حجبوا الثقة. ولكن اللافت كان تصويت نحو 16% بورقة بيضاء، وهو ما اعتبره البعض «بلوكاً حزبياً» أراد مُسايرة النقيب من دون الكشف عن هويته.

في المُحصّلة، حاز مارتينوس على الثقة ووجّه ضربة إلى خصمه، أي مصري. وهي ليست الضربة الوحيدة التي تلقّاها الأخير، على اعتبار أنه خسر بخسارة المرشح الذي أصرّ على ترشيحه على لائحة «الكتائب». في حين، يقول المعنيون داخل النقابة إن مارتينوس استنفر قواه ودخل المعركة في مواجهة «القوات» التي دعمته السنة الماضية، إذ تضمّنت اللائحة التي وزّعها على أنصاره اسمَي المرشحين على لائحة «الثنائي الشيعي» - التيار الوطني الحر، وسام عيد ووسيم بو طايع، إضافةً إلى اسم المرشح المستقل هادي فرنسيس.

المشهد السياسي

السعودية تعود لتثبيت موقعها
أمام الحراك القطري والتركي

تزامن وصول الموفد السعودي يزيد بن فرحان إلى بيروت مع زيارة رئيس الحكومة نواف سلام إلى الدوحة، بعد أيام على زيارة بلال إردوغان، نجل الرئيس التركي، إلى بيروت وطرابلس وعكار. هذا التزامن وضع ثلاثة تحرّكات إقليمية في واجهة المشهد اللبناني خلال فترة قصيرة، وأعاد طرح سؤال النفوذ: من يملك القدرة على التأثير في القرار اللبناني؟ ومن يسعى إلى توسيع حضوره في لحظة تبدو فيها الساحة مفتوحة على أكثر من مسار؟

وصل ابن فرحان مساء السبت، أول من أمس، من دون إعلان مُسبق، وبدأ لقاءاته بحضور السفير السعودي فهد الدوسري. وافتتح برنامجه بلقاء مع رئيس الحكومة نواف سلام، الذي استضافه إلى مأدبة عشاء، ثم استقبله رئيس الجمهورية جوزيف عون في بعبدا صباح الأحد. لم يُنشر جدول رسمي مُفصّل للزيارة، ولم تُعلن الملفات التي بحثها الموفد؛ لكنّ توقيتها وطريقة حصولها جعلاها أبعد من زيارة بروتوكولية. فهي تأتي بعد غياب نسبي منذ زيارته السابقة في حزيران، وفي لحظة تتكثّف فيها الاتصالات العربية والتركية بلبنان.

وقد جاءت زيارة ابن فرحان، في لحظة سعودية دقيقة، بعدما فتح النقاش حول تغييرات مُرتقبة في الإدارة السعودية للملفات كثيرة في المنطقة من بينها لبنان، وسط معلومات عن اضطرار ولي العهد محمد بن سلمان إلى إعادة النظر في إدارته للعديد من الملفات الحساسة، خصوصاً أن الفشل ظلّ يلاحق كل ما اعتمده داخل المملكة وعلى صعيد إدارتها للملفات الأخرى. ويقع لبنان في صلب هذه التغييرات، والتي أدّت إلى تحرك مباشر من جانب قطر وتركيا وحتى مصر، من أجل «لملمة» الوضع الناجم عن الإدارة السعودية. وهو ما سيقود إلى تغيير جدّي في دور يزيد بن فرحان نفسه، حتى إن أحد السياسيين المُقرّبين منه، تحدّث أمس عن أن ابن فرحان قرّر القدوم إلى لبنان، رداً على انتشار هذه الأجواء، وردّاً مباشراً على الخبر الذي نشرته «الأخبار» قبل عدة أيام، عن قرب إعفائه من منصبه. وقال هذا السياسي إنه في مرات سابقة، تأجّل مراراً قرار استدعاء السفير السابق وليد البخاري بسبب الحملة الإعلامية عليه في بيروت، حيث لا تقبل الإدارة السعودية بأن تبدو وكأنها رضخت للضغوط الإعلامية والسياسية.

> ابن فرحان أراد زيارة بيروت للردّ على الأنباء بقرب إعفائه من منصبه، لكنه لا يحمل أي جديد في شأن كل الملفات الداخلية

وقالت المصادر إن ابن فرحان لا يحمل أي جديد في هذه الزيارة، وإنه كان قبل أيام يمتنع عن الردّ على اتصالات من قبل مسؤولين لبنانيين، بينهم من حاول الوصول إليه للحصول على دعم في مواقف تخصّ ملفات خلافية داخلية، بينها ملف الطاقة واعتكاف وزراء «القوات اللبنانية». وكان ردّه بأن الرياض غير معنية بهذا النقاش، وأوحى بأنه ليس مستعداً للضغط على «القوات» وإن كان عبّر عن امتعاضه من سياستها تجاه الحكومة ورئيس الجمهورية.

في حزيران الماضي، التقى ابن فرحان الرؤساء الثلاثة، وتزامنت زيارته مع الحديث عن إعادة فتح الأسواق السعودية أمام الصادرات اللبنانية، وعن دعم المؤسسات الشرعية. أمّا عودته الآن فتأتي في سياق إقليمي مختلف، بعدما بدا أن الرياض خفّضت مستوى حضورها العلني في لبنان، بالتوازي مع انشغالها بملفات أخرى، وفي مقدّمها اليمن. هذا التراجع ترك مساحة لتحرّكات قطرية وتركية أكثر ظهوراً، وفتح الباب أمام سؤال لا يتعلق فقط بسبب عودة الموفد السعودي، بل أيضاً بما تريد الرياض تثبيته في بيروت بعد مرحلة بدا فيها أن لاعبين آخرين يتحركون من دون منافسة سعودية واضحة.

فالتحرك القطري اكتسب وزناً سياسياً من بوابة الكهرباء. المشروع المطروح لا يقتصر على مساعدة مالية أو دعم طارئ، بل يتصل بإعادة تأهيل بنية إنتاج الطاقة، وإنشاء معامل، واستجرار الغاز والكهرباء عبر سوريا، وبحث إنشاء محطة عائمة للغاز الطبيعي المُسال واتفاق محتمل لتوريده. وهذه ملفات تمسّ عمل الدولة مباشرة، وتمنح الطرف الذي يساهم في تمويلها وتنفيذها موقعاً داخل أحد أكثر القطاعات حساسية في لبنان. وقد أقرّ مجلس الوزراء في 13 تشرين الثاني الجاري خطة الكهرباء، وكلّف وزير الطاقة جو صدي باستكمال التفاوض مع قطر، فيما توجّه سلام إلى الدوحة لمتابعة البحث. الاتفاق لم يُنجز بعد، لكن مسار التفاوض نقل الحضور القطري من مستوى الإعلان السياسي إلى اختبار القدرة على التأثير في ملف حيوي للدولة.

أمّا زيارة بلال إردوغان، فحملت مساراً مختلفاً لكنه لا يقلّ دلالة. فقد جمع برنامجه بين لقاءات مع الرؤساء والمرجعيات الدينية، وجولة في طرابلس وعكار، بما فيها بلدة الكواشرة ذات الحضور التركماني، واستقبالات شعبية لافتة. الزيارة قُدّمت في إطار التعاون التربوي والثقافي، لكنّ امتدادها إلى الشمال أكسبها بعداً سياسياً يتصل ببناء علاقات مباشرة مع مناطق وفاعليات، لا الاكتفاء بالتواصل مع مؤسسات الحكم في بيروت. وفي ظل تراجع حضور سعد الحريري وتشتّت القوى السنّية، يصبح أي انفتاح خارجي في طرابلس وعكار موضع قراءة سياسية، حتى لو لم يعلن صاحبه مشروعاً لملء فراغ أو تمثيل بيئة بعينها.

من هنا، لا تبدو زيارة ابن فرحان منفصلة عن الحراك القطري والتركي. فوفق قراءة مصادر مواكبة، فإن أحد دوافعها الأساسية متابعة هذا الحضور والتأكيد أن السعودية ما زالت تعتبر لبنان جزءاً من مجالها السياسي، وأن تراجع نشاطها في مرحلة سابقة لا يعني انسحابها أو قبولها بتبدّل موازين التأثير. الرسالة إلى الدوحة وأنقرة، وفق هذه القراءة، أن السعودية لم تخرج من بيروت، وأن المشاريع والزيارات الجديدة لا تجعل المعادلات الإقليمية محسومة لمصلحة طرف آخر. والرسالة أيضاً إلى القوى اللبنانية هي ألّا تبني حساباتها على فرضية أن الرياض غائبة نهائياً، أو أن عليها إعادة التموضع استناداً إلى تحركات عابرة.

لكنّ المسألة لا تُختصر بمنافسة على النفوذ بين عواصم ثلاث. فلكل طرف مدخل مختلف. قطر تتحرك عبر الطاقة والدعم والاستثمار، وتركيا توسّع علاقاتها من بوابة السياسة والثقافة والحضور الشعبي، فيما تملك السعودية شبكة سياسية راسخة وعلاقات ممتدّة مع قيادات لبنانية ومؤسسات الدولة. لذلك لا تكفي مُقارنة عدد الزيارات أو حجم الاستقبالات لقياس موازين القوة، الأهم هو ما إذا كانت هذه التحركات ستتحوّل إلى شراكات مستمرة، وما إذا كانت ستعيد تشكيل علاقة القوى اللبنانية بالخارج أو ستبقى محطات لرفع الحضور وتوجيه الرسائل.

(الأخبار)

(صفحة الويب)



قضية

كبح النفقات الاستثمارية والملحّة بحجّة ثبات سعر الصرف

الحكومة تجمع كي لا تنفق

ماهر سلامة

منذ إعادة تثبيت سعر الصرف في النصف الثاني من 2023، صارت وزارة المال تلعب دوراً يقوم على سحب الليرات من الاقتصاد وجمعها في حساباتها في مصرف لبنان، خدمة للسياسة النقدية التي ينحصر هدفها في حماية التثبيت فقط. وعلى مدى ثلاث سنوات تراكمت مبالغ هائلة في حسابات القطاع العام، إلا أن ذلك لم يدفع وزارة المال إلى تحديث أولويات الإنفاق، بل واصلت نهج التقشّف وحرمان الاقتصاد من أي فرصة للنموّ الحقيقي والنوعي.

خلال عامي 2024 و2025 بلغت إيرادات الدولة نحو 901,6 تريليون ليرة، ولم تتجاوز النفقات نحو 751 تريليوناً. أي إن الفرق بينهما بلغ 150,7 تريليون ليرة، أو ما يعادل نحو 1,68 مليار دولار. والجزء الأكبر من هذا الفائض تكوّن في 2025 حين جمّعت وزارة المال إيرادات بلغت 553,4 تريليون ليرة، مقابل إنفاق بقيمة 424,1 تريليوناً، أي إنها سجّلت فائضاً نقدياً بقيمة 129,3 تريليون ليرة، أو نحو 1,44 مليار دولار. والمفارقة أن موازنة 2025 كانت تفترض إيرادات ونفقات متساوية بقيمة 445,2 تريليون ليرة، لكن الإيرادات الفعلية جاءت أعلى من المقدّر بنحو 24,3%، فيما كان الإنفاق الفعلي أقلّ من المبلغ المرصود في الموازنة بنحو 4,7%. بمعنى آخر، لم يكن الفائض نتيجة تحسّن الإيرادات فحسب، بل تزامن أيضاً مع إنفاق أقل من السقف الذي كانت الدولة نفسها قد أجازته.

أين ذهبت الأموال؟

الجواب يظهر جزئياً في ميزانية مصرف لبنان. ففي نهاية كانون الثاني 2024، أي بعد اعتماد سعر 89,500 ليرة في إحصاءات المصرف، بلغت ودائع القطاع العام لدى مصرف لبنان نحو 368,5 تريليون ليرة. ارتفعت إلى 533,8 تريليوناً في نهاية السنة، ثم إلى 772,2 تريليوناً في نهاية 2025. وبحلول نهاية حزيران 2026، كانت قد وصلت إلى 872 تريليون ليرة، أي نحو 9,7 مليارات دولار. وفي عام 2024 وحده، وتحديداً بعد أثر تغيير سعر التقييم، ارتفعت هذه الودائع بنحو 165,3 تريليون ليرة. في المقابل، بلغ فائض المالية العامة وفق الأرقام المحققة نحو 21,4 تريليوناً. أي إن فائض الموازنة يفسّر نحو 13% من تراكم ودائع القطاع العام في تلك السنة.

وتصبح الصورة أوضح بكثير في 2025 مع ارتفاع ودائع القطاع العام من 533,8 تريليون ليرة إلى 772,2 تريليوناً، أي بزيادة قدرها 238,4 تريليون ليرة، أو نحو 2,66 مليار دولار. في السنة نفسها كان فائض المالية العامة 129,3 تريليون ليرة. أي إن فائض الخزينة وحده يوازي نحو 54% من الزيادة السنوية في ودائع القطاع العام لدى مصرف لبنان.

مجموع السنتين يشير إلى أن ودائع القطاع العام ازدادت، بعد تحييد أثر إعادة التقييم في بداية 2024، بنحو 403,7 تريليونات ليرة، أو نحو 4,5 مليارات دولار. وفي المقابل، بلغ مجموع فوائض المالية العامة 150,7 تريليوناً. أي إن نحو 37% من هذا التراكم تفسّره فوائض المالية المركزية مباشرة، فيما يبقى نحو 253 تريليون ليرة، أو 2,8 مليار دولار، عبارة عن تراكم سيولة لدى بقية مكوّنات القطاع العام لا تسمح السلسلة المنشورة من مصرف لبنان بتحديد مصادره بصورة أدق.

يقرّ مصرف لبنان بأن هذه الظاهرة مرتبطة بطريقة إدارة المالية العامة والسيولة. ففي تقرير مراجعة للاقتصاد حتى نهاية 2025، أشار «المركزي» إلى أن ودائع القطاع العام ارتفعت من نحو 6 مليارات دولار في نهاية 2024 إلى 8,6 مليارات في نهاية 2025، وربط ذلك بتحسّن تحصيل الإيرادات. والأهم أنه شرح الآلية نفسها، إذ قال إنه عندما تزداد الحاجة إلى الليرة لتسديد



(هيثم الموسوي)

الضرائب والرسوم، يؤمّن مصرف لبنان السيولة المطلوبة، ثم تعود هذه الليرات وتُمتصّ من التداول عندما تستقر في حسابات وزارة المالية لديه.

المالية تمتص الليرة

هناك حلقة تربط الفائض المالي بسعر الصرف؛ فالضرائب والرسوم تسحب الليرات من الأفراد والشركات. وحين لا تعيد الدولة إنفاق هذه الأموال، بل تبقيها في حساباتها لدى مصرف لبنان، تخرج هذه السيولة عملياً من السوق. عندها يصبح حجم الليرات المتاحة لشراء الدولار أصغر، وبالتالي ينخفض الضغط الممكن على سعر الصرف.

بهذا المعنى، تقوم المالية العامة بجزء من وظيفة التعقيم النقدي لمصلحة مصرف لبنان. فبدلاً من أن تكون الضرائب مورداً يعاد ضخّه في الاقتصاد عبر الخدمات والاستثمار العام، أصبحت أيضاً أداة لامتصاص السيولة. وكلما اتّسع الفائض وتراكم في حسابات القطاع العام، أصبحت كمية الليرات الموجودة لدى القطاع الخاص أضيق.

ليست مستغربة مشاركة وزارة المال في الاستقرار النقدي، لا سيما أنه بعد انهيار سعر الصرف والتمويل النقدي للعجز، كان وقف طباعة الليرات لتمويل الدولة شرطاً أساسياً للاستقرار، لكنّ ثمة فارقاً واسعاً بين عدم تسجيل عجز مموّل نقدياً وبين بناء سياسة مالية هدفها المستمر تحقيق فائض وتجميده لدى مصرف لبنان. والمشكلة هنا تبدأ عندما يتحوّل سعر الصرف البالغ 89,500 من قيد يجب احترامه عند وضع السياسة المالية، إلى غاية تُبنى حولها السياسة المالية ومن خلفها النقدية بأكملها.

دولة تنتظر هبة بقيمة 12,5 مليون دولار

نتيجة هذه السياسة التي بغاياتها تستهدف ثبات سعر الصرف فقط، تظهر في الخدمات العامة. فعلى سبيل المثال، وافق لبنان أخيراً على هبة صينية قوامها 100 حافلة للنقل العام تبلغ كلفتها نحو 89,9 مليون يوان، أي 12,5 مليون دولار، ولا توجد مشكلة في قبول الهبة ولا سبب يدفع دولة إلى رفض أموال مجانية، إنما المفارقة تكمن في أن كلفة هذه الحافلات تعادل أقل من 0,9% من الفائض الذي حققته المالية العامة في سنة 2025 وحدها. أي إن الدولة التي حققت فائضاً بقيمة 1,44 مليار دولار تتعامل مع توسيع أسطول النقل العام بكلفة 12,5 مليون دولار باعتباره مشروعاً ينتظر منحة خارجية. الأمر نفسه ينطبق على صيانة الطرق والبنية التحتية، حيث لا تظهر سياسة استثمار عام متناسبة مع حجم الأموال التي باتت تجمعها الخزينة. وهذه ليست مسألة رفاهية أو تحسين شكلي للخدمات. ففي عام 2025 وحده، سجّل لبنان 2680 حادث سير أوقع 451 قتيلاً و3177 جريحاً، بارتفاع عدد القتلى بنحو 16% والجرحى بنحو 35% عن السنة السابقة. وبالتأكيد لا يمكن تحميل رداءة الطرق وحدها مسؤولية هذه الحصيلة، إذ تتداخل معها السرعة وغياب الرقابة وحالة المركبات، إلا أن الحفر وغياب الصيانة والإنارة وتجهيزات السلامة تحوّلت بدورها إلى جزء من المخاطر اليومية على الطرقات.

> **الفارق بين ما قبضته الدولة وما انفقته في 2024 و2025 بلغ 1,68 مليار دولار**

وفي الكهرباء تبدّلت المعادلة أيضاً. فمؤسّسة كهرباء لبنان أعلنت في آذار الماضي أنها تؤمّن المحروقات وزيادة التغذية استناداً إلى إيراداتها الذاتية، في وقت بلغت مستحقاتها غير المسدّدة على الإدارات والمؤسّسات العامة والمصالح المستقلة نحو 270 مليون دولار. وبحسب المؤسّسة، فإن تحصيل هذه الأموال وحده يسمح بزيادة التغذية بنحو ساعتين يومياً.

هذا لا يعني أن وضع كهرباء لبنان المالي أصبح مضموناً، ولا سيما بعد ارتفاع أسعار المحروقات والحرب. لكنه يعني أن تمويل الكهرباء اليوم ليس بالضرورة عودة إلى النموذج القديم القائم على سلفات خزينة دائمة لتمويل خسائر ناتجة من تعرفة لا تغطي الكلفة. يمكن للدولة، على الأقل، أن تسدّد ما عليها للمؤسّسة، أو أن تؤمّن تمويلاً مرحلياً لشراء الفيول ضمن آلية لاسترداده من الجباية، بدلاً من التعامل مع أي إنفاق على الكهرباء كأنه خسارة حتمية.

التناقض يصبح أكبر في ملف إعادة الإعمار. فقبل الحرب الأخيرة في 2026، كان البنك الدولي قد قدّر حاجات التعافي وإعادة الإعمار الناتجة من حرب 2023-2024 بنحو 11 مليار دولار، منها 3 إلى 5 مليارات دولار يُفترض أن تأتي من التمويل العام، بينها نحو مليار دولار للبنية التحتية في قطاعات الطاقة والنقل والمياه والخدمات البلدية والعامة. من الواضح أن فائضاً بقيمة 1,68 مليار دولار خلال سنتين لا يستطيع تحمّل كلفة إعادة إعمار بهذا الحجم، ولا يفترض به أن يفعل ذلك. لكن الرقم يكفي لنفي فكرة أن الدولة لا تملك أي هامش للمساهمة. بل إن ما جرى هو العكس. ففي الوقت الذي كانت فيه الحاجات إلى الإنفاق العام تتراكم، كانت أموال القطاع العام نفسها تتراكم في حساباته لدى مصرف لبنان.

الإنفاق ليس كله طلباً على الدولار

الحجّة المقابلة معروفة، وهي أنه إذا بدأت الحكومة بإنفاق هذه الأموال، ستعود الليرات إلى السوق، ويتحوّل قسم منها إلى طلب على الدولار، فيرتفع سعر الصرف. هذا صحيح جزئياً، لكنه لا يعني أن العلاقة آلية أو أن كل ليرة تنفقها الدولة تتحول إلى دولار.

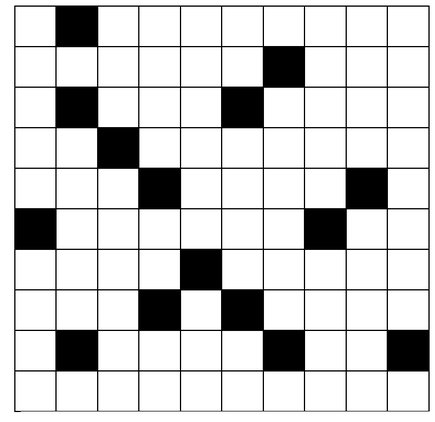
جزء من الإنفاق يبقى داخل الدورة المحلية على شكل أجور وخدمات وأعمال وصيانة، وجزء يعود إلى الدولة عبر الضرائب، فيما يكون أثر الإنفاق على سعر الصرف أكبر كلما ارتفعت حصته الاستيرادية. لذلك يختلف إنفاق على تشغيل عمال وصيانة طرق محلية، مثلاً، عن شراء الفيول أو المعدات المستوردة. وهنا تحديداً يفترض أن تظهر السياسة، إذ يمكن توزيع الإنفاق على مراحل، ووضع سقوف فصلية له، وترتيب الأولويات بحسب المردود الاقتصادي والاجتماعي ومكوّن الاستيراد، والتنسيق مع مصرف لبنان وفق حركة السيولة والاحتياطات. ولا يبدأ مصرف لبنان هذه العملية من دون قدرة على التدخل، إذ بلغت موجوداته الأجنبية السائلة، باستثناء الذهب، نحو 11,4 مليار دولار في نهاية حزيران 2026.

لا يعني ذلك أن هذا الاحتياط غير محدود، أو أن تثبيت سعر الصرف مضمون مهما بلغ الإنفاق. لكن الاستنتاج المعاكس ليس صحيحاً أيضاً. ليس مطلوباً من المالية العامة أن تتوقف عن أداء وظائفها كي لا يُضطر المصرف المركزي إلى استخدام أدواته.

بمعنى آخر، السؤال ليس بين خيارين، إما 89,500 ليرة للدولار وإما إنفاق عام. هناك مساحة واسعة بين الاثنين تسمح للدولة بإنفاق جزء من الفوائض على الاستثمار والخدمات، مع الإبقاء على فائض أو احتياط مالي ومع إدارة أثر الإنفاق نقدياً.

إذا كانت الدولة قادرة على قبض 553 تريليون ليرة في سنة واحدة، وقادرة على ترك 129 تريليوناً منها من دون إنفاق، ثم تترك ودائع القطاع العام تتراكم حتى تتجاوز 870 تريليون ليرة، يصبح من الصعب القول إن غياب النقل والكهرباء والطرقات والإعمار يعود حصراً إلى غياب الأموال. المشكلة هنا لم تعد فقط في قدرة الدولة على الإنفاق. المشكلة أصبحت في القرار بعدم استعمال هذه القدرة. وتثبيت سعر الصرف يمكن أن يكون شرطاً للاستقرار، لكنه لا يمكن أن يكون السياسة الاقتصادية كلّها.

كلمات متقاطعة 5232



أفقيا

1- نهر لبناني – 2- مدينة فرنسية – القلم – 3- ما تُفاد به الدابة – قطع الأنف – 4- عاصمة صقلية – ضمير متصل – 5- يقضي معظم الليل بدون نوم – مَلَس – 6- أصل البناء – عائلة روائي إيسلندي راحل له روايات تاريخية واجتماعية حائز على جائزة نوبل عام 1955 – 7- أحد الكواكب – مرض ظهر بعد خفاء فتشا منه شر – 8- ذو يمن وبركة – لدغ العقارب – 9- أمر مكتوم – العاصفة البحرية – 10- طبيب أندلسي برع في علم النبات والصيدلة

عمودياً

1- مصيف سوري – 2- عاصمة أميركية – أراضٍ واسعة بعيدة لا ماء فيها – 3- سائل في البيض – تدرّب – 4- معركة شهيرة بين الجيشين الفرنسي بقيادة غورو والسوري بقيادة يوسف العظمة إستشهد فيها العظمة – 5- جرذ بالأجنبية – شرط في سباق الخيل – للتعريف – 6- من رجال الأمن – مدينة سورية – 7- ماركة حليب مجفف – حاجز مائي – لحم غير مطبوخ – 8- أولاد بقر الوحش – مدينة مصرية – 9- فتى يوناني أسطوري عشق نفسه – 10- مسبّات – من الطيور

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- النبي – دخان – 2- مشكلات – جليّ – 3- او – فورموزا – 4- حام – القزّ – 5- عريس – فل – اي – 6- وي – تيس – سقم – 7- أشَر – متحف – 8- ملاك – قم – شط – 9- ي ي ي ي – أزوف – 10- دوسلدورف

عمودياً

1- أم العواميد – 2- لشو – ريشليو – 3- نكّ – حي – رايس – 4- بلفاست – كيل – 5- ياوم – يم – يد – 6- تر – فستق – 7- مال – حمار – 8- خجول – سف – زفّ – 9- الزقاق – شو – 10- نيازي مصطفى

sudoku 5232

				4			5	
1	8		6		7			9
	5		8	9			1	
	1				6	9		
	2				9			4
4			5	2		1	6	
8			1		4			6
		9			5		3	
2					3		4	5

حلول الشبكة السابقة

7	6	5	8	9	1	3	2	4
4	3	8	2	6	7	5	1	9
9	1	2	4	3	5	8	7	6
6	2	3	9	5	4	1	8	7
1	9	4	7	2	8	6	3	5
5	8	7	6	1	3	9	4	2
3	7	6	1	4	9	2	5	8
8	5	9	3	7	2	4	6	1
2	4	1	5	8	6	7	9	3

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 529

كلمة السر من 5 حروف: إطار يحيط بالصورة

الحواف – الكادر – المراة – النمط – اطار – برونز – جدار – جميل – حائط – خشب – رسم – سر – صميم – صورة – طرز – ظهور – فن – قفل – كلاسيكية – كف – لوحة – معدن – نقش – نم

ب	ط	ا	ة	ر	د	ا	ك	ل	ا
ن	ذ	ط	ح	ر	ل	ي	م	ج	ص
ق	ا	ا	و	س	ب	ف	ن	و	ر
ش	ح	ر	ل	م	ر	ر	ر	ر	ا
ة	آ	ر	م	ل	ا	ة	و	س	د
ط	م	ن	ل	ا	م	ن	خ	ن	ج
ل	ف	ك	ر	و	ن	ا	د	ش	ز
ف	ز	و	ص	م	ي	م	ط	ع	ب
ق	ه	ا	ل	ح	و	ا	ف	ر	م
ظ	ة	ي	ك	ي	س	ا	ل	ك	ز

حلول الشبكة السابقة: الساجور

عملية حسابية 529

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

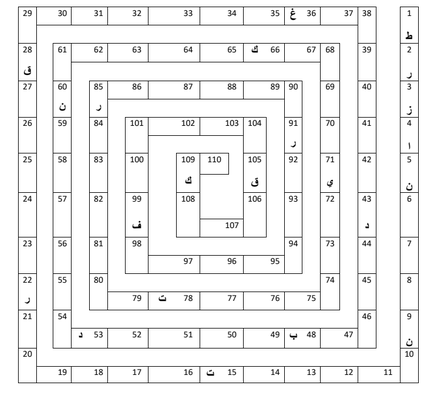
48	٪		X		=	72
٪		X		X		
	X		+	9	=	39
٪		–		٪		
	X		٪		=	12
=		=		=		
8		78		27		

حلول الشبكة السابقة

17	X	5	–	6	=	79
X		X		X		
6	X	15	+	9	=	99
٪		٪		٪		
2	X	3	X	2	=	12
=		=		=		
51		25		27		

شبكة العنكبوت 529

إعداد نعوم مسعود



1 – 5- بطل مغامرات غريبة وصديق الحيوانات
4 – 23- طيار وكاتب فرنسي راحل من قصصه المشهورة « الأمير الصغير »
22 – 28- احدى المحافظات السورية
28 – 39- سلطان المماليك البرجيين قتله سليم الأول في معركة مرج دابق
38 – 53- ملك انكليزي قامت بينه وبين صلاح الدين الايوبي علاقة احترام رغم خصومتهما
52 – 60- بحيرة لبنانية
60 – 71- طبيب وأديب مصري راحل له رواية « عنراء جاكرتا »
70 – 74- لاعب كرة قدم برازيلي
73 – 78- الجبل المقدس لدولة أرمينيا
78 – 81- بلدة لبنانية في قضاء جبيل
81 – 85- احجار نفيسة
84 – 87- مضيق مائي يربط الخليج العربي بخليج عمان
87 – 91- من الطيور
91 – 94- ماركة سيارات
93 – 96- طائر بحري
96 – 103- دولة أوروبية عاصمتها براتسلافا
103 – 107- جرم سماوي في المجموعة الشمسية
106 – 110- مدينة مغربية

حل شبكة العنكبوت السابقة

لابدي – دبميس روسوس – سعد الدين الشاذلي – ليوناردو دي كابريو – يوسف حبشي الاشقر – قرضاب – ابو بكر الصديق – قهرمان – انتوني كوين – نيقوسيا – يارد – رديف – فيجي – جبلا – اليمن – منقار – رمحالا – الاليفة

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5232

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

سيدة أميركية (1925-2014). أول إمرأة تطير حول العالم بمفردها. نالت وسام الرئيس جونسون

4+5+6+2+1+10+1+3= الظلمة ■ 7+8 = عملة آسيوية ■ 9+11 = في القميص

حل الشبكة الماضية: **اليسار كركلا**

تحقيق

خريف فرنسا: الحراك الداخلي والغضب المُعولم

باريس – **يزيد عريقي**

أعادت الحرب في أوكرانيا الشأن العسكري إلى صدارة الأولويات الأوروبية؛ تعلن الحكومات عن ميزانيات دفاعية جديدة، لكنها تُبقي على الإنفاق الاجتماعي خاضعاً لسياسات التقشّف الصارمة. حروب متنقلة في كل العالم، من فلسطين والإبادة في غزة، إلى الحرب على لبنان، وتبعات حرب طويلة في سوريا، ونتائج ما يحصل مع إيران وفي داخلها... كل ذلك، يطرح سؤالاً واحداً حول المصير الذي ينتظر الشعوب.

في أوروبا، تغذّي هذه الأزمات حالةً من القلق العام. إن شبح الحرب الطويلة، والتوترات الاقتصادية، وتصاعد الخطابات الأمنية، كلها عناوين تعيد تشكيل المناخ السياسي. ويُقدَّم التسلّح اليوم كضرورة لا تقبل النقاش، فيما يزداد التشدّد في سياسات الهجرة. والنتيجة، أن اليمين المتطرف يكسب أرضية جديدة، مستغلاً الأزمات عبر تحميل الأجانب مسؤولية المشكلات الاجتماعية التي تعجز الحكومات عن حلّها. ومع ذلك، فإن ربط ما يحدث بالأزمات الخارجية وحدها، فيه تبسيط كبير. لأن تدهور الخدمات العامة، وتفاقم اللامساواة، والشعور بالحرمان الديمقراطي، كلها أمور لها أسبابها الداخلية، والناس يعرفون من يتحمّل المسؤولية عن ذلك.

هذا الواقع، ينطبق بشكل خاص على فرنسا؛ والتحركات الاحتجاجية في السنوات الأخيرة لم تولد من رحم الصراعات الدولية. بل هناك الأسباب الداخلية. وقادت حركة «السترات الصُّفر» تحركاً لمواجهة غلاء المعيشة الفاحش وبـ«ازدراء» الطبقة الحاكمة للمواطنين. كما حشدت الاحتجاجات ضد إصلاح نظام التقاعد ملايين الأشخاص حول مطلب واضح ومحدد: رفض العمل لسنوات أطول. وتتواصل اليوم المعارك من أجل تحسين الأجور، وتوفير السكن، وحماية الخدمات العامة، في وقتٍ يثير فيه عنف الشرطة والعنصرية موجة غضب عند الجمهور.

وكل هذه النضالات تنبع من مصالح مباشرة للناس، وتجارب معيشة وتاريخ طويل من الكفاح، وكل محاولة لاختزالها في كونها مجرد ردّ فعل على المناخ العالمي، هي إغفال لجوهر القضية. لقد ساهمت سلطة الرئيس إيمانويل ماكرون إلى حدّ كبير في تأجيج هذه المواجهة؛ فهي قابلت الاحتجاجات بإغلاق باب الحوار، ولجأت إلى القوة، رغم الرفض الشعبي العارم. بينما نجح اليمين المتطرف في فرض جانب من سرديته على النقاش العام، لتصبح الهجرة والإسلام والأحياء الشعبية أهدافاً سهلة، بينما تتراجع قضايا إعادة توزيع الثروة والمساواة إلى المرتبة الثانية. ومع اقتراب الانتخابات الرئاسية لعام 2027، بات وصول اليمين المتطرف إلى السلطة احتمالاً قائماً بقوة.

أمّا اليسار، فلا يزال عاجزاً عن الإجابة على سؤال مصيري: كيف يمكنه التواصل مع الفئات التي يدّعي تمثيلها، واستعادة ثقتها؟

هذه الصورة تبقى ناقصة ما لم نلتفت إلى ما يجري خارج أروقة المؤسسات الرسمية؛ حيث يواصل الناس تنظيم صفوفهم، داخل النقابات، والتجمعات المحلية في الأحياء، والجمعيات، والجامعات. وقد احتل الحراك المتضامن مع فلسطين مكانة بارزة في هذه الحياة السياسية؛ وهو مثّل بالنسبة إلى جزء من الشباب، بوابة للدخول في العمل السياسي والنضالي، كما رأى فيه آخرون، امتداداً لمعارك أقدم ضد العنصرية والإرث الاستعماري. حتى الأحداث في لبنان وإيران وسوريا، والتحوّلات السياسية في عدة دول أفريقية، تفرض نقاشات تتجاوز دوائر النشطاء التقليديين، وتطرح تساؤلات جادّة حول خيارات الدبلوماسية الفرنسية، وتحالفاتها، وصمتها، والطريقة التي يُقمع بها التضامن الدولي أحياناً داخل فرنسا.

لكن هذه الالتزامات الدولية، لا يمكنها أن تحلّ مكان المطالب الاجتماعية الداخلية. بل على العكس، يمكنها أن تمنحها أفقاً جديداً. حيث يمكن التظاهر للمُطالبة برفع الأجور، وأن يرفض في الوقت ذاته، الصمت عما يجري في غزة. كما يمكن التنديد بالتمييز داخل فرنسا، بالتوازي مع مُساءلة السلطة عن طبيعة العلاقات التي تربطها بمستعمراتها السابقة. صحيح أن المنظمات والمسارات ليست واحدة دائماً، وأن الخلافات قائمة وكثيرة، لكن الوعي السياسي يُبنى أيضاً من خلال هذه التقاطعات، بعيداً عن الاكتفاء بالاستحقاقات الانتخابية وحدها.

هذه هي فرنسا التي أردنا أن نروي قصتها في المقالات الست التالية: فرنسا النضالات الاجتماعية، والأحياء الشعبية، والمقاومة المناهضة للعنصرية؛ ولكن أيضاً فرنسا المآزق التي يتخبّط فيها اليسار، وصعود اليمين المتطرف، وحركات التضامن الدولي. لم نسعَ إلى التحدّث باسم الجميع، بل أردنا أن نأخذ على محمل الجدّ أصواتاً ومعارك غالباً ما يتعامل معها النقاش العام كقضايا ثانوية؛ وأي تجاهل لها، يعني تفويت الفرصة لفهم جزء كبير مما يحصل اليوم في قلب المجتمع الفرنسي.

السلطة تَحسِب أصواتها والشارعُ يحصي ضحاياه [1]

من مرسيليا إلى باريس... الأزمة الفرنسية لا تقرأ فقط في المؤسسات

مرسيليا، 17 أكتوبر/تشرين الأول 2026. حاويات قمامة تحترق في شارع «لا كانيبيار»؛ والغاز المسيل للدموع ينهمر نحو الميناء القديم. في عالم المطاعم. جاءت للتظاهر، لكنّها لم تعد تعرف تماماً أي غضب تريد وضعه في رأس أولوياتها: غلاء المعيشة، فلسطين، الكونغو، حقوق النساء، المسلمون، العودة إلى 17 أكتوبر 1961. تفيض قائمتها، لكنها تقول في حديث مع موقع «بوندي بلوغ»: «يجب أن يتغير الوضع، لم نعد نحن نتدبر أمورنا». صحيح أنها لم تقرأ مذكرة الوضع الاقتصادي الصادرة عن وزارة المالية، لكنها ليست بحاجة إليها لكي تتعرف إلى حقبة تخنق الأنفاس.

في 17 أكتوبر، في مرسيليا كما في باريس، تتقاطع الأجيال والقضايا. ناشطو «السترات الصفراء» القدامى يراقبون بعض ما خبروه على حواجزهم في سلوك المراهقين الذين يضجون في الشوارع. إذ اكتشف هؤلاء فجأة أنهم قادرون على إغلاق مدرسة ثانوية. وفي تجمع أمام مصنع «إيروليتكس» في مرسيليا، يتساءل المتظاهرون عن روابط شركة ما مع الصناعة العسكرية الإسرائيلية. وهنا يظهر بوضوح أن تدني الأجور لا يلغي قضية غزة. هذه ليست موضوعات جُمعت اصطناعياً خدمة لحاجات شعار ما. إنها شظايا من عالم واحد، ذلك العالم الذي تنتهي فيه دائماً القرارات التي يتخذها البعض وتصيب الآخر.

في أعلى هرم الدولة يُفضلون الأرقام النظيفة. كم مقعداً مِن أجل الأغلبية؟ كم ملياراً يجب توفيره؟ كم أسبوعاً بقي قبل بروز أزمة وزارية جديدة؟ هذه المقاربة ليست عديمة الفائدة، إنها فقط عاجزة عن شرح لماذا لم يعد كل هؤلاء الناس يتعرفون إلى أنفسهم في لغة الذين يديرون شؤونهم. في فبراير/شباط 2026، أشار معهد «سيفيوف» (CEVIPOF) إلى أن 22% من الأشخاص المستطلعة أراؤهم يثقون بالسياسة. وسجل المؤشر نفسه مستوى ساحقاً إزاء التمسك بالديمقراطية. إذن، حجب الثقة عن الحكام لا يعني بحد ذاته رغبة في تبني سيّد ما.

إيمانويل ماكرون لم يخترع هذه المسافة. هو أعطاها وجهاً، ومفردات، وأحياناً طريقة للابتسام أمام الغضب. مشروعه لعام 2017 كان يرتكز على وعد غريب: من الممكن تخطي الصراعات السياسية دون المساس بعلاقات القوة التي تنتجها. سيظهر الاقتصاد كعلم للقيود؛ والحكومة كفن إدارة ما لم يعد يقبل أي احتجاج عقلاني. وبالتالي، فمن يعارض إصلاحاً ما لم يعد خصماً يحمل رؤية مغايرة للعالم، بل يتحول إلى متهم بعدم فهم ضرورته. فالصيغة سيرة أطول من الماكرونية.

يحلو للدولة الفرنسية أن تقدم نفسها كالة محايدة، تحتمي وراء مسابقاتها على الكفاءة، وهيئاتها المرموقة، والمصلحة العامة. بالرغم من ذلك، موضوعية تعابيرها لم تمنع يوماً التراتبية في ممارساتها. لقد استطاعت الجمهورية أن تعلن المساواة وأن تحكم رعايا استعماريين محرومين من الحقوق نفسها. كما استطاعت أن تلغي نظاماً إمبراطورياً على الورق، فيما تحافظ في أن على عادات بوليسية، وفئات إدارية، وعلاقات وصاية. إنه من العبث القول إن إدارة اليوم تعيد إنتاج إدارة الإمبراطورية بشكل مُتطابق، ولكنه من التساهل بالقدر نفسه الادعاء بأنه لا توجد صلة قرابة تستحق التفحص.

ثم إن 17 أكتوبر ليس تاريخاً بريئاً. في عام 1961، في باريس، تظاهر جزائريون ضد حظر تجول تمييزي ضدهم وقد وقعوا ضحايا لقمع شرطي مميت. ولفترة طويلة، كان لقتلى تلك الليلة ومفقوديها مساحة في السردية الوطنية أقل من الصمت المخصص لنسيانهم. بعد خمسة وستين عاماً، عودة هذه الذاكرة لتدور في مظاهرة ضد غلاء المعيشة، هي أكثر من مجرد تذكير تاريخي: إنها تربط القضية الاجتماعية بتاريخ فرنسي يودون غالباً حفظه في فصل آخر.

سيقول معترض إن سلطة منتخبة ليست قوة استعمارية، وإن مظاهرة معاصرة لا تشبه نضالاً من أجل الاستقلال. كل هذا صحيح. لكن المقارنة لا يكون لها معنى إلا إذا كنا نبحث عن استمرارية الأساليب والتصورات دون إلغاء الاختلافات. مَن يملك الحق في أن يكون غاضباً دون أن يصبح مشتبهاً به؟ أي فئة سكانية تُدعى إلى الحوار وأيها تكتشف بداية شاحنات الشرطة؟ مَن الذي نطلب منه الاندماج في نظام وُضعت قواعده من دونه؟ هذه أسئلة سياسية، وليست اتهامات توزع دون تمييز.

عام 2018، ولدت جولة «السترات الصفراء» من احتجاج على الضرائب المفروضة على الوقود قبل أن تتسع لتشمل قضية القدرة الشرائية والديمقراطية، وكانت قد هزت بالفعل يقينيات السلطة. على مفترقات الطرق، اكتشف أشخاص لم يكن هناك ما يؤهلهم لارتياد المنظمات النضالية لغة مشتركة بينهم. أدت الضريبة على الوقود إلى السياسة الضرائبية، والسياسة الضرائبية إلى توزيع الثروات، وهذا الأخير إلى إشكالية التمثيل السياسي. أما المظاهرات ضد إصلاح نظام التقاعد، فكشفت بعد ذلك عن الفجوة بين الشرعية المؤسساتية والموافقة الاجتماعية. كل حلقة من هذه الحلقات تركت جروحاً، ولكنها تركت أيضاً ذاكرة عملية: كيف تنظم جمعية وتدير صندوقاً مالياً؟ كيف تحمي مسيرة؟ كيف لا تترك الخبراء يصادرون معنى حياتك الخاصة؟

لا يجب إضفاء طابع مثالي على هذه الحشود. فالغضب ليس تحررياً بطبيعته. كما يمكن للمرء أن يكره الأقوياء ويعجب بسلطة أكثر وحشية. أما العنصرية، فلا توفر أي طبقة اجتماعية؛ كما أن الهشاشة المعيشية لا تنتج أي وعي سياسي تلقائي. القراءة التفكيكية للاستعمار (الديكولونيالية) ليست عذراً لاستبدال أسطورة شعب بريء بأسطورة جمهورية فاضلة. بل بالعكس، تفرض النظر في كيفية تشابك علاقات الهيمنة، بما في ذلك بين أولئك الذين يعيشون في أسفل السلم.

ما يلفت الانتباه في كلام «ميكي» هو أنها لا تعترف بالحدود التي يود المعلقون فرضها عليها. يمكنها أن تكون عاملة، وامرأة، ومتضامنة مع الفلسطينيين، ومهتمة بالكونغو، ووريثة لذاكرة مناهضة للاستعمار، كل ذلك دون أن تسأل أياً من هذه الهويات عليها الانتظار حتى الحملة الانتخابية المقبلة. مشكلة النظام السياسي الفرنسي ربما تكمن هنا: إنه يصنّف حيواتٍ يعيشها أصحابها ككتلة واحدة غير مجزّأة.

في الأحياء الشعبية، يأخذ هذا التصنيف غالباً شكل سوق قاسية. اعملوا، انجحوا، أظهروا أنكم مواطنون مثاليون؛ وفي المقابل، ربما، سنكف عن إعادتكم إلى أسمائكم، إلى آبائكم، إلى أديانكم المفترضة. لكن الكرامة ليست مكافأة على السلوك الحسن وهي لا تُوزع على شباك الاندماج. فالأجيال المنحدرة من المستعمرات القديمة لها أيضاً تواريخها، وخلافاتها، وولاءاتها، ومطالبها الخاصة بالحرية. وليس عليها انتظار شهادة حسن سلوك للدخول في النقاش السياسي.

لهذا، إن الفصل الأول من الأزمة الفرنسية لا يُكتب في قصر الإليزيه. إنه يُكتب في تلك الأماكن حيث يختبر أشخاص (كنا نقول إنهم متفرقون) إمكانية العمل معاً، دون أن يكونوا بالضرورة متفقين على كل شيء. هنا نادلة تتحدث عن الكونغو في أحد شوارع مرسيليا. هناك تلاميذ يحتجون على الطريقة التي يُعلَّمون بها. هنالك عائلات ترفض أن يتحدث أحد عن موتاها بدلاً منها.

الحكومة تحسب مؤيديها فيما هم يتعلمون الاعتماد على قواهم. وبين هذين الحسابين يُفتتح الصراع الحقيقي.

(لويزا لو)



(لورات غايبه)



تقرير

تصعيد العمليات ضدّ الرادارات والسفن

إيران تزخّم اللعب على «حافة الحرب»

طهران - **محمد خواجوئي**

باتت المواجهة بين إيران والولايات المتحدة أكثر غموضاً من ما كانت عليه في أيّ وقت مضى، وهو ما يرفع من حساسية الظرف الراهن. فقطار المُحادثات الدبلوماسية، الذي كان يتحرّك بسرعة على مدى أسابيع بقيادة قطرية، توقّف عن المسير، في وقت لم يتّضح فيه ما الذي سيقرّره الرئيس الأميركي، دونالد ترامب: إدامة الوضع القائم من الحصار والضغوط، أم التوجّه إلى إجراء عسكري أوسع نطاقاً؟

تعتقد إيران اليوم انها تمسك بزمام المبادرة في مواجهة الولايات المتحدة وإسرائيل

وفي المقابل، يبدو واضحاً سعي إيران إلى الخروج من وضعية «لا حرب ولا سلم»، التي يُخشى من انعكاساتها البعيدة الأمد على استقرار البلاد.

وفي إطار هذه المساعي، وفي مؤشر على تصعيد الفعل العسكري عقب إخفاق الجولة الأخيرة من المساعي الدبلوماسية، أعلن «الحرس الثوري الإيراني»، أمس، استهداف رادار تابع لمنظومة الدفاع الجوي الأميركي في قاعدة «الرفاع» في البحرين بستّ طائرات مُسيّرة، بعدما كان استهدف، الجمعة الماضي، نظاماً رادارياً في البلد نفسه. ويبدو أن الهجمات على الأراضي البحرينية تأتي ردّاً على إجراءات أميركية استهدفت مُنشآت عسكرية إيرانية في جنوب البلاد. وكانت أعلنت العلاقات العامة لـ«الحرس»، أول من أمس، «اعتراض وتدمير» طائرة مُسيّرة أميركية من طراز «إم كيو-1» فوق جزيرة قشم. كما أعلنت إيران، خلال اليومَين الماضيين، أن خمس ناقلات نفط كانت تُبحر من الجزء الجنوبي من مضيق هرمز، الذي تعتبره غير قانوني، اصطدمت بألغام بحرية. في المقابل، أفادت تقارير إعلامية بأن ترامب أبلغ مستشاريه الكبار، في الأيام الأخيرة، بأنه قد يمتنع عن شنّ هجوم جديد على إيران، في حال عدم إقدام الأخيرة على أيّ «استفزازات». لكنّ مطلب ترامب يبدو صعب التحقّق في ظلّ اشتداد الصراع بين الطرفَين في مضيق هرمز، الذي تعتبره طهران ورقة استراتيجية بيدها، وتعتبر أن أيّ تراجع عنها سيُقرأ على أنه ضعف. وفي ظلّ هذه المعطيات، تبرز أسئلة عدة حول ما إذا كان ترامب سيتراجع عن مطالبه، أو أنه سيعود إلى التصعيد العسكري، وما إذا كانت طهران ستتمكّن من الصمود في وجه الضغوط الأميركية، أو أنها ستضطرّ إلى تقديم تنازلات جديدة.



الهجمات الإيرانية تربك واشنطن (من الويب)

أن القوات المسلحة الإيرانية هي التي ستحدّد «جغرافيا المعركة» في حال أقدمت الولايات المتحدة على أيّ عدوان عسكري جديد عليها.

وترى الباحثة في معهد «الحوار» في لندن، زينب نيكوكار، أن هدف ترامب هو فرض موازنة أمنية جديدة على طهران. وتوضح نيكوكار، في حديث إلى «الأخبار»، أن «إدارة ترامب تسعى، من جهة، إلى رفع كلفة المقاومة الإيرانية عبر الضغط الاقتصادي، والحصار البحري، وتحجيم القدرات العسكرية الإيرانية، وتأمل، من جهة أخرى، أن تدفع هذه الضغوط طهران إلى قبول اتفاق بالشروط التي تمليها واشنطن». وتصف الاستراتيجية الأميركية بـ«المتناقضة»، معتبرةً أنه «لا يمكن لأميركا أن تستهدف القدرة العسكرية الإيرانية، وتشدّد الحصار الاقتصادي، ثمّ تتوقّع من طهران أن ترضخ لاتفاق مُستدام من دون الحصول على ضمانات أمنية واقتصادية حقيقية».

وعن احتمال اندلاع حرب جديدة، لا تستبعد نيكوكار ذلك، مستدركةً بأنه «يجب التمييز بين القدرة على بدء الحرب، والتحكّم بمسار نهايتها. قد تستطيع أميركا شنّ هجمات واسعة، لكنها لا تملك ضمانات بأن يظلّ ردّ الفعل الإيراني- الذي يطاول القواعد العسكرية الأميركية في المنطقة، وأسواق الطاقة، وأمن الملاحة في الخليج الفارسي- تحت السيطرة». وترى أن «واشنطن تريد، على ما يبدو، تعزيز قدرتها التفاوضية، وتضييق مساحة المناورة الاقتصادية والعسكرية لدى طهران، من دون الانزلاق الفوري إلى حرب شاملة»، محذّرةً من أن الخطر الحقيقي يكمن اليوم في «نشوء حلقة مُفرغة من الضغوط، والضربات المحدودة، والردود المتبادلة، التي قد تجرّ الطرفَين تدريجياً نحو حرب أوسع، حتى وإن لم يكن أيّ منهما يرغب في البداية في دفع أثمانها الباهظة».

من جهته، يشير الباحث في مؤسسة «كارداس» للدراسات الأمنية في طهران، محمد بيات، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أن صانعي القرار في إيران لا يعلّقون آمالاً كبيرة على التوصّل إلى اتفاق مع إدارة ترامب، على الأقلّ في المدى القصير. ويضيف أن التحرّكات اللوجستية الواسعة التي تُجريها «القيادة المركزية الأميركية»، إلى جانب استعداد الجيش الإسرائيلي لجولة جديدة من المواجهة، دفعت صانعي القرار في إيران إلى التحسّب للتعرّض للمفاجأة للمرّة الثالثة، والتركيز أكثر من أيّ وقت مضى على تعزيز التماسك الداخلي، ورفع مستوى الصمود الوطني، والحفاظ على الأدوات الدفاعية للبلاد وتطويرها، بما في ذلك القدرات الصاروخية والمُسيّرات، فضلاً عن إبقاء مخزونات اليورانيوم المُخصّب بنسبة 60 في المئة داخل الأراضي الإيرانية.

ويشير بيات إلى أنه قبل هزيمة «الجمهوريين» في انتخابات الكونغرس، كانت إيران، عبر اتّباع سياسة تقوم على «ضغط أقصى في الميدان، واتفاق أقصى في المجال الدبلوماسي»، تسعى إلى الاستخدام الأمثل لورقة «مضيق هرمز» لرفع مستوى المخاطر في أسواق الطاقة، والتأثير تالياً في السياسة الداخلية الأميركية، ودفع إدارة ترامب إلى القبول بالشروط الإيرانية السبعة، وفي مقدّمها رفع الحصار والعقوبات، ووقف الحرب على جميع الجبهات. إلا أن المشهد اتخذ مساراً مختلفاً، إذ تمكنت القوات المسلحة الإيرانية من التأثير في أسواق الطاقة، وبالتالي في الموقف النهائي للناخبين الأميركيين، لكن ترامب لم يوافق على الشروط الإيرانية. ويتابع الباحث أن صانعي القرار في طهران يرون، في مرحلة ما بعد الانتخابات، أن التطورات التي شهدها مضيق هرمز خلال الأشهر الأخيرة، أوجدت لإيران فرصة لإضعاف الموقع السياسي لكل من ترامب في الولايات المتحدة، ونتنياهو في إسرائيل. بعبارة أخرى، تعتقد إيران اليوم أنها تمسك بزمام المبادرة، فيما تعمل «العقلانية الحاكمة» في نظامها بكلّ طاقتها على إعادة بناء القدرات الهجومية والدفاعية والإدارية للبلاد، وتطويرها كمّاً ونوعاً، في انتظار اللحظة التي يضطرّ فيها «الملك ترامب» إلى الرضوخ لمطالبها، وإعادة ضبط النظام الأمني في الشرق الأوسط على نحو يناقض النظام القائم على «اتفاقات أبراهام».

العراق

مهلة قبل اقتحام جرف الصخر

الزيدي يحرق المراكب مع «الكتائب»

بغداد - **فقار فاضل**

دفعت قرارات رئيس الوزراء العراقي، علي الزيدي، إعفاء تسعة مسؤولين أمنيين وعسكريين وإداريين، بالتوازي مع سريان معلومات عن مهلة لتسليم المسؤولية الأمنية في منطقة جرف الصخر جنوبي بغداد، قضية الاتهامات بتهريب النفط في تلك المنطقة، إلى مستوى أكثر خطورة، يمسّ توازنات القوى داخل البلاد، وتبرز معه تساؤلات حرجة عن مآلات التصعيد. وكان ترأس الزيدي اجتماعاً أمنياً طارئاً عُرض خلاله تقرير اللجنة المُكلّفة بالتحقيق في عمليات تهريب النفط ومشتقاته في جرف الصخر. ووفق بيان مكتب رئيس الوزراء، «أكدت اللجنة صحة المعلومات الواردة في تقرير وكالة شؤون الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية، ورصدت وجود مصاف نفطية وحالات تلاعب». ووجّه الزيدي بإحالة المتهمين إلى القضاء، وأعفى قائد شرطة بابل، ومدير شرطة شمال بابل، ومسؤولي الاستخبارات والأمن الوطني في المحافظة، وقائد «الحشد الشعبي» فيها، وآمر اللواء السادس لشرطة الطاقة، ومدير شركة خطوط الأنابيب النفطية، من مسؤولياتهم.

تحرّك الزيدي بضغط أميركي وخليجي قد ينعكس على علاقته بكتل كبيرة في «التنسيقي»

في المقابل، سارعت «كتائب حزب الله» إلى رفض خلاصات اللجنة والتشكيك في مهنيتها. وأشارت، في بيان، إلى أن اللجنة التي دخلت المنطقة «لم تجد أيّ تجاوز على أنابيب النفط»، وأن ما وثّقته هو «خزانات وقود ومعمل بسيط لتحسين الجودة، قالت إنه يُستخدم لتجهيز الآليات العسكرية ومولّدات الديزل، في قاطع يمتدّ من شمال بابل إلى القائم. واعتبرت أن ما جرى توظيفه سياسياً وإعلامياً يرمي إلى ممارسة ضغوط عليها لدفعها إلى التخلّي عن سلاحها، مُطالبةً بإبعاد ملفّي جرف الصخر وسلاح المقاومة عن التجاذبات السياسية. ولم يقتصر البيان على نفي الاتهامات؛ إذ اتّهم حكومة الزيدي بنقض تفاهمات سابقة مرتبطة بمفاوضات تنظيم السلاح واتفاق السيادة، منتقداً الاستجابة للضغوط الأميركية والخليجية، ومتحدّثاً عن «أكبر عملية ابتزاز للتخلّي عن سلاح المقاومة». كما دعا إلى تحقيقات في ملفات أخرى، بينها إطعام الجنود، والبطاقة التموينية، وعقد الشراكة مع شركة «أدنوك» الإماراتية. ومن جهته، يعتبر مصدر قيادي في الفصائل، في حديث إلى «الأخبار»، أن الزيدي «غامر بخطواته الأخيرة»، وخسر جانباً من التعاطف الشعبي الذي كان يحظى به، مضيفاً أن رئيس الحكومة يتحرّك بضغط أميركي وخليجي، قد ينعكس على علاقته بكتل كبيرة داخل «الإطار التنسيقي». ويؤكّد أن المقاومة «باقية وستبقى»، محذّراً من أن الزيدي لم يقدّر تبعات المسار الذي اختاره، ولا الكيفية التي ستُسجّل بها هذه المواجهة في الذاكرة السياسية.

وبالتوازي مع هذا السجال، تحدّثت مصادر حكومية وسياسية مطّلعة عن توجّه لدى الزيدي لفرض السيطرة الأمنية والعسكرية على جرف الصخر، وعن إبلاغ وسطاء من «الحشد الشعبي» و«الإطار التنسيقي» بمهلة تنتهي مع نهاية الأسبوع لتسليم المسؤولية الأمنية إلى القوات الحكومية، مع التلويح بإشراك قوات خاصة من «جهاز مكافحة الإرهاب»، إذا تعثّرت الوساطة. كما أشارت المصادر إلى تعزيز انتشار الشرطة الاتحادية وتشديد التفتيش عند مداخل المنطقة ومخارجها. وفي حين لم يُصدر إعلان رسمي عن تنفيذ عملية عسكرية، يضع الحديث عن المهلة عملية الوساطة أمام اختبار حاسم. وفي هذا الإطار، يدعو القيادي في «الإطار التنسيقي»، علي الشمري، في تصريح إلى «الأخبار»، إلى تغليب الحوار، مؤكداً وجود اتصالات مكثّفة ومباشرة مع الزيدي لاحتواء التوتّر. ويقول إن «الإطار يدعم تطبيق القانون ومكافحة التهريب»، محذّراً من توظيف الأزمة لإحداث شرخ بين الحكومة والفصائل، ومشيراً إلى وجود حوارات بشأن تنظيم السلاح. وكان عاد ملف جرف الصخر إلى الواجهة مطلع تشرين الثاني الجاري، بعد تداول تقارير استخباراتية تحدّثت عن شبهات تهريب مشتقّات نفطية من المنطقة، استناداً إلى معلومات وصور أقمار اصطناعية، ورصد حركة صهاريج، ومُنشآت يُشتبه في استخدامها في عمليات التخزين والنقل. وفي المقابل، نفى مسؤولون محلّيون صحة تلك الاتهامات، موضحين أن المُنشآت المُشار إليها تُستخدم لتجهيز الآليات العسكرية بالوقود. ومع اتساع الجدل، أمر الزيدي بتشكيل لجنة عليا ضمّت 11 جهة أمنية ورقابية وتنفيذية، دخلت المنطقة، الجمعة الماضي، لإجراء الكشف الميداني. لكنّ إعلان نتائج التحقيق في اليوم التالي، وما تبعه من إحالة متهمين إلى القضاء وإعفاء تسعة مسؤولين، استقبلا جدلاً ينذر بأزمة سياسية، خصوصاً مع اعتراض «كتائب حزب الله» على خلاصات اللجنة.

الزيدي يهدد باقتحام جرف الصخر (من الويب)



ويصف الباحث السياسي، علي محي الدين، في حديث إلى «الأخبار»، القرارات التصعيدية ضدّ جرف الصخر بأنها «مغامرة سياسية غير محسوبة العواقب»، متسائلاً عن استقلالية اللجنة وطبيعة المعايير التي استندت إليها. ويحذّر من أن الإعفاء والتلويح بالخيار العسكري قد يفتحان الباب أمام توتّر داخلي وتوظيف سياسي للتحقيق، داعياً إلى نشر تفاصيل عمل اللجنة وإتاحة المجال للقضاء كي يحسم الوقائع، بدلاً من بناء مسار تصعيدي على نتائج مُتنازع عليها.

أميركا

تعهّدات «ديمقراطية» بالمُحاسبة

صدمة الأعطال الجوية تُثقِل إدارة ترامب

خضر خروبي

لم تكد إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، تستوعب «الصدمة السياسية» التي خلفتها الانتخابات النصفية مطلع الشهر الجاري، حتى عاجلتها أزمة إضافية، ذات طابع تقني هذه المرّة، إذ فوجئ الأميركيون، مساء الجمعة الماضي، بإعلان «إدارة الطيران الفيدرالية» وقفاً شاملاً لحركة الإقلاع على مستوى البلاد لنحو خمس ساعات، كإجراء احترازي، إثر مشكلات في أنظمة الاتصالات والرادار التي يستخدمها مراقبو الحركة الجوية. وترتّبت على ذلك اضطرابات واسعة في حركة الطيران، راوحت بين حالات ازدحام في عدد من المطارات، ومنها مطار «شيكاغو أوهير الدولي»، وحوادث تصادم أرضي بين طائرات، كما جرى في «مطار ميامي الدولي»، فضلاً عن إلغاء نحو 9200 رحلة وتأخير نحو 7500 أخرى الجمعة، قبل أن تنحسر الاضطرابات نسبياً السبت، الذي سجّل إلغاء 6689 رحلة وتأخير 8628، وفقاً لبيانات موقع «فلايت أوير».

ومع تراجع عدد الرحلات الملغاة في الساعات الماضية إلى ما لا يتجاوز 1352، وهو رقم يقارب عدد تلك المتأخرة، أكد مدير «إدارة الطيران الفيدرالية»، بريان بيدفورد، رفع قرار التعليق، متوقعاً عودة جدول الرحلات إلى طبيعته بحلول نهاية أمس. وأوضح مسؤولون أن التوقف نجم عن أعمال صيانة اعتيادية سارت على نحو خاطئ، وأن خللاً في جهاز توجيه (راوتر) أدى إلى إغراق مراكز الاتصالات الأخرى بالبيانات، فيما أشارت وزارة النقل إلى عودة منشآت المراقبة الجوية إلى العمل، واستئناف أكثر من 8 آلاف عملية طيران، مضيفةً أن أكثر من 3500 رحلة كانت في الجو لحظة صدور قرار الإيقاف، وهبطت جميعها بـ«أمان».

مشكلة قديمة - جديدة

غير أن الأرقام التي تتحدث عن عودة حركة الملاحة الجوية إلى طبيعتها، لا تعني، بحسب محلّيين، استعادة الانتظام الكامل لجداول الطيران، إذ إن إعادة توزيع الطائرات وطواقمها على مواقعها تتطلب وقتاً أطول، بعدما أخرج ما وُصف بـ«أحد أسوأ أيام السفر في تاريخ الولايات المتحدة» أعداداً كبيرة منها عن جداول التشغيل المعتادة. ويرى هؤلاء أن الخلل في أجهزة المراقبة والاتصال، الذي ضرب ما لا يقل عن 17 من أصل 22 مركزاً فيدرالياً للمراقبة الجوية، يعكس أزمة بنيوية أعمق، تتصل بتقادم البنية التحتية للبلاد، بما فيها الرقمية والتكنولوجية، وتعود جذورها إلى عقود خلت. فما جرى ليس الحادث الأول من نوعه على مستوى الملاحة الجوية الأميركية التي سبق أن شهدت أزمات مختلفة، راوحت بين حوادث وقعت إبان تدريبات عسكرية، وبين أعطال تقنية وبرمجية، أبرزها الخلل الذي أصاب، في كانون الثاني 2023، نظام إخطار الطيارين المعروف بـ«NOTAM»، وما خلفه من تداعيات مشابهة، من بينها تأخير أكثر من عشرة آلاف رحلة وإلغاء أكثر من ألف. وبعد نحو عام، تكبّدت كبريات شركات الطيران الأميركية، مثل «دلتا» و«يونايتد» و«أميركان إيرلاينز»، خسائر جراء الاضطراب الذي تسبّب به تحديث برمجي معيب أصدرته شركة الأمن السيبراني «كراود سترايك»، وطاول قطاعات عدة حول العالم، علماً أن ليس الحادث الأول من نوعه على مستوى الملاحة الجوية الأميركية التي سبق أن شهدت أزمات مختلفة، راوحت بين حوادث وقعت إبان تدريبات عسكرية، وبين أعطال تقنية وبرمجية، أبرزها الخلل الذي أصاب، في كانون الثاني 2023، نظام إخطار الطيارين المعروف بـ«NOTAM»، وما خلفه من تداعيات مشابهة، من بينها تأخير أكثر من عشرة آلاف رحلة وإلغاء أكثر من ألف. وبعد نحو عام، تكبّدت كبريات شركات الطيران الأميركية، مثل «دلتا» و«يونايتد» و«أميركان إيرلاينز»، خسائر جراء

يشكّك «الديمقراطيون» في مطالب وزارة النقل التمويلية

تقاذف للمسؤوليات

هذه التساؤلات نفسها تعود اليوم لترخي بظلالها، داخلة في قلب السجال السياسي بين «الديمقراطيين» والإدارة «الجمهورية» التي سعت، منذ الساعات الأولى للعطل، إلى تدارك الموقف عبر عقد اجتماع طارئ في «غرفة العمليات» في البيت الأبيض. كما طالبت الإدارة شركة «إل 3 هاريس»، المتعاقدة مع «إدارة الطيران الفيدرالية»، بتقديم مزيد من المعلومات لمعرفة ما إذا كانت هناك مخاطر إضافية، فيما أكّدت الشركة المذكورة أنها تدعم جهود التحقيق التي شرعت فيها الحكومة. وبالتوازي مع مساعي هيئات فيدرالية لتحديد ما إذا كان الأمر يتعلق بهجوم إلكتروني، كشف وزير النقل، شون دافي، عن توجّه لدى وزارته للدفع بالتحقيق في خلفيات ما جرى، مرجعاً أسباب المشكلة إلى تركيب «إل 3 هاريس» جهاز توجيه جديداً واحداً على الأقل في منشأة نائية. وقال دافي، في مؤتمر صحافي: «(إننا) نعمل على تحديد ما إذا كان الأمر يتعلق بعدم الكفاءة»، متسائلاً: «هل هو خطأ من المستخدم أم من المتبّت التابع للشركة، أم أنهم ركبوا جهاز توجيه معيباً؟»، مضيفاً: «لم نحدد بعد سبب العطل».

إلى جانب ذلك، بدا الوزير كمن يحاول التنصل من المسؤولية، بمطالبته بنحو 50 مليار دولار لتطوير أنظمة مراقبة الحركة الجوية، علماً أنه كان طلب في وقت سابق 30 ملياراً. والمطلب هذا أيّده رئيس مجلس النواب «الجمهوري»، مايك جونسون، في مقابلة مع شبكة «فوكس نيوز» السبت، حيث دعا إلى إقرار مزيد من التمويل للمراقبة الجوية قبل نهاية العام الجاري، أي قبل أن يتسلم «الديموقراطيون» دفة «الكونغرس» مطلع العام المقبل. وعلى ما يبدو، فإن أيّاً من تلك المواقف لم يُقنع «الديموقراطيين»، إذ أكد النائبان ريك لارسن وآندريه كارسون، اللذان يُرتقب أن يترأسا العام المقبل «لجنة النقل والبنية التحتية» في مجلس النواب ولجنتها الفرعية للطيران على التوالي، في بيان مشترك، أن لجنتيهما ستعملان على «محاسبة الإدارة على ما حدث لضمان عدم تكرار هذه الفوضى». وكشف المشرّعان أن وزارة النقل، منذ تلقيها 12,5 مليار دولار العام الماضي، أرست عقوداً بقيمة 4,3 مليارات دولار، لم تُنفق منها سوى مليار واحد، مطالبَين الإدارة بأن «تشرح للكونغرس، مرة أخرى، لماذا تحتاج إلى مزيد من المال». وأفادت شبكة «سي إن إن»، بدورها، بأن النائبين أبدتا تشكيكهما في الطلب المذكور، متوقعين الاستماع إلى مدير «إدارة الطيران الفيدرالية» في موعد أقصاه جلسة استماع مطلع كانون الأول المقبل.

توقّعك «إدارة الطيران الفيدرالية» عودة جدول الرحلات إلى طبيعته بحلول نهاية أمس (من الويب)



الحدث

انسحاب جماعي للفصائل نحو عدن
صنعاء تؤمّن باب المندب بالكامل

صنعاء - **رشيد الحداد**

انسحبت الفصائل السلفية التابعة للسعودية كافة، من مواقعها في جبهات جنوب مضيق باب المندب، وأعادت التموضع شمالي مدينة عدن، في ما اعتبره ناشطون جنوبيون نهاية بائسة للهجوم المُضادّ الذي قادته المملكة لاستعادة المضيق. ورغم عدم وجود نوايا لدى قوات صنعاء للدخول إلى المناطق الجنوبية، إلا أن المخاوف تعاظمت لدى الفصائل من تقدّم تلك القوات في اتجاه عدن، ولا سيما بعد تمكّنها

> **قبائل الصبيحة أقنعت قوات صنعاء بالسماح للفصائل الجنوبية التي وقعت تحت الحصار بالانسحاب**

من السيطرة على جميع المناطق المطلّة على الخطّ الساحلي الرابط بين عدن وباب المندب، ووصولها إليه فعلاً. وكانت سيطرت «أنصار الله»، أول من أمس، على معسكر «الخرّ» الاستراتيجي الواقع على بعد كيلومتر ونصف كيلومتر من الخطّ الساحلي التابع لمديرية المضاربة ورأس العارة، وإلى منطقة خور عميرة شمالي عدن مباشرة.

ونشر مركز الإعلام الحربي التابع لقوات صنعاء مشاهد لطرد الحشود التابعة للسعودية من رأس العارة والمضاربة، أكّدت تمكّن تلك القوات من تأمين المديرية التي تمتدّ من جنوب باب المندب حتى خور عميرة.

ورغم أن «أنصار الله» سيطرت على نحو 15 مديرية في ريف تعز الجنوبي وغربي محافظة لحج، خلال الأسابيع الماضية، بمساحة تتجاوز 15 ألف كيلومتر مربع، وهو ما أتاح لها تأمين المضيق، وإنهاء أيّ ثغرات أمنية وجغرافية قد تُستغل لإحداث اضطرابات ملاحية فيه، إلا أن نتائج المواجهات الأخيرة من شأنها تعزيز هذا الحصن حول «باب المندب» من جهة الشرق. وأكّد مصدر عسكري، لوكالة «سبأ»، أن قوات صنعاء نفّذت أكبر عملية التفاف في محافظتَي تعز ولحج، امتدّت على أكثر من 60 كيلومتراً من جبال كهبوب غرباً والمقاطرة شرقاً في اتجاه المضاربة، مضيفاً أنها خاضت مواجهات عنيفة تمكّنت فيها من إجبار الحشود السعودية على الانسحاب من مطار ذوباب، وأطراف كهبوب، ومحيط باب المندب، والسقيا. وتابع المصدر أن الانسحابات امتدّت على طول الشريط الساحلي، من باب المندب وجبهات المضاربة إلى ما بعد خور عميرة وجبال خرز في لحج، مؤكداً إحكام السيطرة على جميع المناطق التي تمثّل عمقاً استراتيجياً مهمّاً للمضيق.

في المقابل، اعترفت حكومة عدن بأن الفصائل التي كانت تتموضع جنوب باب المندب وفي أطراف كهبوب انسحبت من مواقعها. ونقلت وكالة «رويترز» عن مصادر قريبة من تلك الحكومة القول إن الانسحاب التكتيكي ليس نهاية المعركة، بل يأتي في إطار الاستعداد لجولة جديدة من المواجهات في إطار معركة «فجر اليمن». واعتبرت ما حدث تكتيكاً عسكرياً متّسقاً مع ترتيبات تجريها السعودية للمعركة أوسع، مضيفةً أن تموضع الفصائل على حدود منطقة البريقة، إحدى مديريات محافظة عدن المحاذية لخور عميرة، يأتي لوقف أيّ تقدّم في اتجاه المدينة. وكان دفع وقوع المئات من عناصر المجموعات التابعة للسعودية أسرى في يد قوات صنعاء، وسقوط عشرات القتلى في مواجهات معسكر «خرز»، الفصائل كافة إلى رفض الأوامر السعودية بالصمود، والفرار من خطوط النار قبل الوقوع في الأسر.


حكومة عدن تفرّ بخسارة المعركة مع قوات صنعاء (من الويب)

وفي هذا الإطار، أكّدت مصادر جنوبية وأخرى قبلية نجاح وساطة قادتها قبائل الصبيحة في إقناع قوات صنعاء بالسماح للفصائل الجنوبية التي وقعت تحت الحصار جنوبي باب المندب بالانسحاب، مبيّنة أن تلك القوات منحت مهلة 24 ساعة للانسحاب عبر ممر آمن فتحته لمن تبقّى من فصائل «العمالقة» و«درع الوطن»، بعد تعثّر انسحابها عبر البحر. ووفقاً للاتفاق الذي لم تكن السعودية طرفاً فيه، انسحبت العشرات من المدرّعات والأطقم من منطقة السقيا ورأس العارة في اتجاه عدن، وتعرّض عدد منها لغارات جوية سعودية في منطقة الهنجر الواقعة في نطاق خور عميرة، ما أدّى إلى سقوط قتلى وجرحى واحتراق آليات. وجراء ذلك، لجأت قيادات تابعة لقوات «العمالقة» و«درع الوطن» إلى إجلاء عشرات العناصر برّاً وزوارق صيد صغيرة بأسلحتهم الشخصية، بعدما تركوا المعدّات والآليات الثقيلة في مواقعهم.

واتّهم العشرات من الجنوبيين، في منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي السعودية بتصفية أبناء المحافظات الجنوبية الذين قاتلوا في صفوفها، واعتبروا ما تعرّضت له الفصائل «جريمة سعودية جديدة بحق أبنائهم»، مشيرين إلى أن «أبناء الجنوب دفعوا أثماناً باهظة في معركة باب المندب المكشوفة من أجل إرضاء طويل العمر، رغم إدراكهم أن تلك المعركة خاسرة».

تقرير

آيزنكوت يختبر إمكان التفاهم مع «الليكود»
المُعارضة نحو السيطرة على «الكنيست»

فيما تتأخّر مساعي زعيم حزب «يشار»، غادي آيزنكوت، لتشكيل ائتلاف حكومي، يتقدّم «معسكر التغيير» في معركته للسيطرة على مفاصل «الكنيست»، مستفيداً من التفاهمات بين مكوّناته على توزيع

> **لم يُسجَّل أيّ تقدّم بين «الليكود» وقيادة «معسكر التغيير»**

المناصب البرلمانية، وممهّداً للشروع في إلغاء تشريعات أقرّتها حكومة بنيامين نتنياهو. وفي موازاة ذلك، يوسّع آيزنكوت خياراته الائتلافية، منشّطاً قنوات اتصال مع «الأحزاب الحريدية»، ومنخرطاً في التفاوض مع حزب «الليكود» في أعقاب دعوة زعيمه، بنيامين نتنياهو، إلى تشكيل «حكومة وحدة». إلا أن هذه الاتصالات لا تزال تصطدم بعقبات أساسية، في مقدّمها الخلاف على رئاسة الحكومة وقانون «تجنيد الحريديم».

وفي هذا الإطار، كشفت «القناة 12» عن لقاء جمع آيزنكوت برئيس «يهدوت هتوراه»، يعقوب أشر، الأسبوع الماضي، في ما بدا اختباراً لإمكان استمالة «الأحزاب الحريدية». ويأتي هذا التحرّك بعدما تعقّد خيار تشكيل «حكومة أقلية» تستند إلى دعم الأحزاب العربية، وذلك بفعل رفض زعيم «إسرائيل بيتنا»، أفيغدور ليبرمان، المشاركة في ائتلاف من النوع المذكور. غير أن المسار التفاوضي مع «الحريديم» لا يبدو أقلّ تعقيداً، ولا سيما في ظلّ تمسّك هذه الأحزاب بمطالبها المتعلّقة بقانون التجنيد، وصعوبة إقرار تشريع جديد قبل تشكيل الحكومة. وبحسب «يديعوت أحرونوت»، فإن «التنازلات الممكنة في هذا الملف لا تكفي، حتى الآن، لتلبية الحدّ الأدنى من مطالب «الحريديم»، ما يحدّ من فرص التوصّل إلى تفاهم معهم».

وفي موازاة هذه الاتصالات، يحاول نتنياهو إعادة فتح باب التفاوض مع آيزنكوت، مستنداً إلى التحدّيات الأمنية التي تواجهها إسرائيل، وفي مقدّمتها الملف الإيراني. وأول من أمس، دعا رئيس حكومة تصريف الأعمال، آيزنكوت، إلى مفاوضات «من دون شروط مُسبقة» لتشكيل «حكومة وحدة»، مقترحاً معالجة قضية التجنيد بالتعاون مع «الأحزاب الحريدية». إلا أن آيزنكوت سارع إلى وصف تلك الدعوة بأنها «مناورة»، مشيراً إلى أن اجتماع فريقَي التفاوض كان مُقرّراً سلفاً، في محاولة لنزع الطابع الاستثنائي عن مبادرة نتنياهو. وتبقى رئاسة الحكومة العقبة الأساسية أمام أيّ تفاهم بين الطرفَين؛ فوفقاً لـ«يديعوت أحرونوت»، يرفض آيزنكوت، في المرحلة الحالية، البحث في صيغة حكومة لا يتولّى رئاستها، فيما لا يزال نتنياهو متمسّكاً، بحسب الصحيفة، بخيار تولّي المنصب أو تقاسمه عبر «اتفاق تناوب»، رغم تجنّبه طرح هذَين الشرطَين علناً في دعوته الأخيرة. وفي المقابل، أفاد موقع «والا» بأن فريق زعيم حزب «يشار» يعتزم عرض انضمام «الليكود» إلى «حكومة برأسها» آيزنكوت لولاية كاملة من أربع سنوات، ومن دون إشراك بقية أحزاب معسكر اليمين». ويعكس التباعد بين الموقفَين محدودية فرص التوصّل إلى اتفاق قريب، علماً أن وسائل إعلام إسرائيلية أفادت بأن اللقاء بين «الليكود» وقيادة «معسكر التغيير» لم يسجّل أيّ تقدّم، في حين أشار بيان مشترك لـ«الليكود» و«يشار» إلى أن «الاجتماع عُقد في أجواء عملية وجادّة، وتمّ الاتفاق على مواصلة المحادثات»، مضيفاً أن «اللقاء كان أولياً ولم يبحث التناوب على رئاسة الحكومة».

وفي انتظار اتضاح مآل المفاوضات، يمضي «معسكر التغيير» في تثبيت سيطرته على المواقع الأساسية داخل «الكنيست»، مستفيداً من التفاهمات التي توصّل إليها قادته بشأن توزيع المناصب. وتشمل هذه التفاهمات تعيين متان كهانا رئيساً للمجلس خلفاً لأمير أوحانا، وأفيغدور ليبرمان رئيساً لـ«اللجنة الخارجية والأمن»، وليران أبشار بن حورين رئيسة لـ«لجنة المالية». ومن شأن هذه التعيينات أن تمنح المعسكر نفوذاً واسعاً داخل «الكنيست»، سواء لجهة تحديد جدول أعماله أو إدارة اللجان الأساسية فيه، بما يتيح له ممارسة الرقابة على حكومة تصريف الأعمال، ودفع مبادرات تشريعية من دون انتظار اكتمال المفاوضات الائتلافية. وتبرز في هذا السياق مساعي «التغيير» إلى إبطال عدد من التشريعات المرتبطة بالتعديلات القضائية التي أقرّتها الحكومة السابقة. وتتضمّن خطة الإبطال هذه إنشاء لجنة خاصة للشؤون القانونية والدستورية، برئاسة ممثّل عن حزب «الديمقراطيين»، تتولّى دفع مشاريع قوانين لإلغاء تعديلات تتعلّق بآلية اختيار القضاة ومكانة المستشارة القضائية للحكومة. ووفقاً لما أوردته «أي 24 نيوز»، قد تُطرح بعض تلك المشاريع في قراءة تمهيدية خلال الأسبوع الجاري، إلا أن تحويلها إلى تشريعات نافذة يبقى مشروطاً بتأمين الأكثرية اللازمة خلال مراحل إقرارها، وهو ما يجعل التفاهمات البرلمانية بين مكوّنات المعسكر اختباراً لتماسكه قبل الانتقال إلى معركة تشكيل الحكومة.

وتترافق هذه التحرّكات مع تصاعد الضغوط السياسية على الأطراف المعنية بالمفاوضات، إذ أقام النائب عن «الليكود»، أليشع مدان، خيمة أمام «الكنيست» للمطالبة بتشكيل «حكومة وحدة»، فيما دخلت عائلات قتلى أحداث السابع من أكتوبر/ تشرين الأول على خطّ النقاشات، مُطالبة بإدراج إنشاء لجنة تحقيق رسمية في تلك الأحداث ضمن أيّ اتفاق ائتلافي. وتضيف هذه المطالب ملفاً خلافياً جديداً إلى المفاوضات، إلى جانب التجنيد والتشريعات القضائية وتوزيع الحقائب والمناصب.

تقرير

إسناد التنقيب إلى «مستقبل مصر»
ملف ذهب الجنوب في عهدة العرجاني

القاهرة - **الأخبار**

عاد اسم رجل الأعمال، إبراهيم العرجاني، إلى الواجهة، مع الإعلان عن مبادرة لتقنين أوضاع «الدهّابة» (المنقّبين عن الذهب) في المنطقة الحدودية المُتاخمة للسودان. وانبثقت المبادرة من اجتماع موسّع رعاه العرجاني بصفته رئيساً لـ«اتحاد القبائل والعائلات العربية» - أُنشئ خلال السنوات الماضية لتنفيذ إجراءات استثنائية في سيناء -، بمشاركة نواب وأعضاء في مجلس الشيوخ، وممثّلين عن القبائل والعائلات من أسوان ولحايب وشلاتين ومرسى علم، إلى جانب ممثّلين عن الأجهزة الأمنية وجهاز «مستقبل مصر». وجاء طرح هذه التسوية بعد حملة عسكرية حملت اسم «درع الجنوب»، ونفّذها الجيش المصري على ثلاث مراحل بين 14 حزيران و29 تشرين الأول، وتخلّلتها غارات جوية على مناطق عمل الدهّابة في حلايب وشلاتين. وبحسب الجيش، أسفرت الحملة عن توقيف 691 شخصاً، بينهم 151 مصرياً و540 أجنبياً، فيما سلّم 6614 آخرون أنفسهم قبل انطلاق العمليات، فيما تفيد التقديرات بأن الغارات أدّت إلى مقتل المئات من المنقّبين خلال الأسابيع الماضية، وسط تكتّم إعلامي شديد على عدد الضحايا.

وكان المتحدث العسكري باسم الجيش أعلن، في 6 تشرين الثاني الجاري، مقتل ضابطَين خلال المواجهات، هما العقيد أحمد سمير، رئيس أركان حرس حدود المنطقة الجنوبية، والمقدّم أحمد جودة، رئيس عمليات إحدى كتائب حرس الحدود في المنطقة نفسها، من دون أن يحدّد توقيت مقتلهما أو ملابسات المواجهات. وفيما ترافق ذلك مع استنفار عسكري غير مسبوق ودفع تعزيزات إضافية إلى المنطقة، أعلن المتحدّث، في المؤتمر نفسه، الاستعداد لإطلاق مرحلة رابعة من الحملة. وفي هذا السياق، تقول مصادر مصرية، في حديثها إلى «الأخبار»، إن اللجوء إلى العرجاني، وما رافقه من استثناءات لإغلاق ملفات قضايا عدد من المحبوسين من أبناء القبائل، أدّيا إلى تعليق استكمال المرحلة الرابعة. وجاء ذلك في مقابل «ترتيب تنظيمي واضح»، يقوم، وفق المصادر، على «طيّ صفحة الماضي، ومنع التنقيب غير المشروع، وتوفير فرص لأبناء القبائل للعمل مع الشركات الأجنبية والمصرية» التي سيستعين بها جهاز «مستقبل مصر» في الأشهر المقبلة. ويرتكز إسناد الملف إلى الجهاز المذكور على قانون إعادة تنظيم «مستقبل مصر» الصادر في تموز الماضي، والذي يمنحه «صلاحية البحث واستغلال المناجم وإصدار التراخيص داخل مناطق التنمية المستدامة».

وتضيف المصادر أن التنسيق مع القبائل العربية حظي بـ«غطاء رئاسي»، انطلاقاً من الرغبة في «تحقيق استقرار أمني لا يستطيع الجيش فرضه بالقوة في ظلّ التوتر مع القبائل والأهالي»، مشيرة إلى أنه «جرى الاتفاق على الإفراج الفوري عن عدد كبير من المحبوسين ووقف ملاحقتهم قانونياً». وترى المصادر نفسها أنّ «هذه الخطوة، رغم مخالفتها الأطر القانونية، تنسجم مع رؤية الدولة، وتندرج ضمن سياسة أوسع يعتقد المسؤولون أنها ستدرّ عوائد اقتصادية». وفيما أثارت الخطوة «غضب النوبيين، وقلق السودانيين الذين شاركوا القبائل المصرية في أعمال التنقيب خلال الأشهر الماضية»، تبيّن المصادر أن «النوبيين سيجري احتواؤهم عبر اتصالات ولقاءات مماثلة». وتوضح أن استبعادهم في البداية هدف إلى «تجنّب انخراطهم بشكل مُمنهج مع عصابات التنقيب». أمّا القبائل والعائلات التي جرى التواصل معها، فستوفّر، بحسب المصادر، «إطاراً آمناً لعمليات التنقيب التي يُتوقّع التوسّع فيها خلال الأشهر المقبلة، وسط تقديرات بتحقيق عوائد كبيرة في فترة وجيزة». وبحسب المصادر نفسها، فإن هذه التفاهمات «لن تشمل العفو عن المتورّطين في استهداف القادة العسكريين»، بل سيكون من شأنها «تسهيل الوصول إليهم ومحاكمتهم أمام القضاء العسكري من دون إعلان التفاصيل»، علماً أن بيانات الجيش لم تكشف أيّ معلومات عن هوية المتورّطين.

(من الويب)



رأي

مُساهمة طلّاب الثانويات
إدخال الاحتجاجات إلى صُلب الثقافة الشعبية

ورد كاسوحة

الأطروحة المركزية التي كان يحاجج بها خصوم اليسار حول العالم، والمتمحورة حول اقتصار فاعليته على الميادين دون صناديق الاقتراع، تتعرّض حالياً لمجموعة من الاختبارات غير المسبوقة. المسألة ليست في النظرية بحدّ ذاتها، بقدر ما تتعلّق بالمنعطف الحالي الذي يمرّ به اليمين عبر العالم، جاعلاً من افتراضاته حول عدم أهلية اليسار للحُكم لفترات طويلة، أمراً خارج السياق، إن لم نقل خارج التاريخ أيضاً.

والأمر لا يتصل مجدّداً بالوقائع الانتخابية، سواء في البرازيل أو في الولايات المتحدة، فضلاً عن النتائج المُحتملة في كلٍّ من إسبانيا وفرنسا، بل في النظر إلى الفاعلية السياسية، بوصفها أكثر من مجرّد قدرة على الحكم من موقع أكثري، أو صياغة سياسات بالاستناد إلى المنظومة الليبرالية التي يَعتبر اليمين أنها تخصّه أكثرَ من سواه. وحتى في مسألة الديمقراطية الليبرالية، يمكن اعتبار قدرة اليمين على الحكم أكثر ولفترات أطول، أمراً مرتبطاً بالتحوّلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت تحصل بوتيرة تتناسب مع قدرة التيار الليبرالي المحافِظ على مقاربتها والتعامل معها، في حين أنّ العكس هو الذي يحدث حالياً.

من ضمن المسائل التي أفضت إليها هذه التحوّلات، والتي لا يستطيع اليمين في أوروبا أو العالم فهمها أو استيعابها كما يجب، قضية شمول الاحتجاجات الحاصلة حالياً لفئاتٍ عمرية، تُعتبَر قانونياً دون سنّ البلوغ. فكرة أن تتحوّل احتجاجات طلبة الثانويات في فرنسا وأوروبا عموماً، وصولاً إلى تشيلي في أميركا اللاتينية حيث وصل المدّ أخيراً، إلى رافعة لتقليد احتجاجي لا يقع ضمن الأمور التي يمكن تقديرها أو توقّعها من جانب الأجهزة، هي من جملة المسائل التي تضع اليمين بكلّ تلاوينه، من أقصى التطرّف إلى الوسط، أمام مروحة لا تنتهي من العجز واستنفاد القدرة على استخدام أدوات القمع والاحتواء السابقة.

ما يُسمّى حالياً في أدبيات الحركة الاحتجاجية الجديدة بالجيل Z، هو بمثابة حالة عصيّة على التعريف بالنسبة إلى اليمين على امتداد العالم. ذلك أنّ الاحتجاجات السابقة التي أمَكّن التعامل معها، سياسياً وأمنياً، كانت تعتمد على طلبة الجامعات الذين دخلوا منذ احتجاجات فيينتام وأحداث أيار 1968 في فرنسا، في دائرة الاحتواء، عبر هندسة الأكاديميا وتدجينها، بحيث لا تستطيع تشكيل تهديد من أيّ نوع على طبيعة النُّظُم القائمة في الغرب.

منذ ذلك التاريخ، تغيّرت بنية الاحتجاجات ضدّ النظام الرأسمالي؛ فلم تعد الجامعات حول العالم ترفد «حركات السخط» بالكوادر، كما كانت عليه الحال سابقاً، وعادت أدوات التحشيد والتنظيم لتنعقد حول أُطُر أقلّ قابليةً للإخضاع، في ما يشبه العودة إلى دوائر الاحتجاج القديمة المرتبطة بالنقابات والطبقة العاملة. في التسعينيات من القرن الماضي دَخَل المهاجرون بقوّة على خطّ السخط المتزايد، وصار بالإمكان التعويض من خلال حراكهم عن غياب الحركة الطالبية في الجامعات، وأُضيف إلى هذا الحشد من الساخطين الجُدُد، حركات مناصَرة البيئة والتنظيمات النسوية، بدفع من صعود مفاهيم العدالة البيئية والجندرية.

لكن بقيّ غياب الطلاب الذين يمثّلون الجيل الناشئ بمثابة نقطة ضعف في كلّ الحراك المتصاعد حول العالم منذ بداية الألفية الثالثة. وهو ما يفسّر، من ضمن أمور أخرى كثيرة، وصول هذه الحراكات بمجملها، بما في ذلك صعود اليسار الجديد في كلّ من إسبانيا واليونان، إلى حائط مسدود إذا صحّ التعبير. الأمر لا يتعلّق بطلبة الثانويات حصراً، بل بقدرة الأجيال اليافعة جداً، والتي لم تدخل بعد أطُر التدجين، على أخذ المطالب التي ترفعها حركات الاحتجاج إلى حدودٍ لم يتمّ بلوغها سابقاً.

ما يحدث حالياً من انتشار كوكبي للأناشيد الثورية التي تعزفها «أوركسترا العالم الجديد» في فرنسا، والتي تمّ تأليفها في حقباتٍ سابقة من النضال الماركسي على مستوى العالم، هو نتاج مساهمة هذا الجيل دون غيره. إذ أصبحَ بالإمكان اعتبارها علامة على تبنّيه لهذه الفعّاليات بطريقة تجعلها أقرَب إلى الثقافة الشعبية منها إلى التقليد الفنّي اليساري، الذي كان دائماً محصوراً في إطارٍ نخبويّ، وضمن فعّاليات حزبية لا تتيح الاطّلاع على هذه الأهازيج والأناشيد، وتذوّقها فنّياً وشعبياً كما يجب.

هذا يُضفي شيوعاً أكبر لفعاليات الاحتجاج إلى درجة تصبح معها قادرة على نقل العدوى والتأثير القياسي من دولة إلى أخرى، وبين القارّات نفسها، من دون الحاجة إلى وجود حوامل اجتماعية مماثلة لتلك التي تشكّلت على ضوء الأزمات الكبرى في أوروبا. انتقال احتجاجات طلاب الثانويات، طبقاً للنموذج الفرنسي المُلهِم، إلى تشيلي في أميركا اللاتينية، حيث ليس ثمّة تماثُل في الظروف السياسية الموضوعية للسخط الاجتماعي، هو من قبيل هذه القدرة على نقل العدوى، بحيث تتحوّل الفاعلية مع توافُر عوامل أوّلية للاحتجاج هناك إلى مُعطىً مادّي وموضوعي، يجرّ معه قطّاعات أوسع إلى دائرة السخط. وهو ما حصلَ بالفعل مع سائقي الشاحنات الذين دخلوا في حلقة الاعتراض، إلى جانب طلبة الثانويات، ضد سياسات حكومة خوسيه كاست الحليفة لإدارة ترامب.

عدم إدراك اليمين، سواء الحليف مباشرة للجمهوريين أو الذي يقف على مسافة منهم، لهذه القدرة المذهلة على التشبيك عبر العالم، وبمجرّد انتقال أهزوجة ثورية أو نمط احتجاجي جيلي، من قارّة إلى أخرى، يعني فقدانه بالضرورة للأدوات التي كانت تتيح له في الماضي احتواء هذا النسق من الفعّاليات اليسارية. ثمّة بالإضافة إلى ذلك انحسارٌ ملحوظ لرقعة الأرض والميدان التي يمكن أن يستعملها بالأدوات المُتاحة لديه (وهي محدودة للغاية حالياً) بغية التحشيد المُضادّ، والحدّ ما أمكن من خسائره السياسية والانتخابية المتراكمة.

في إسبانيا التي تقترب انتخاباتها من الانعقاد، تراجَع حزبا اليمين (فوكس والشعب) في الاستطلاعات الأخيرة بنسبة تزيد على 5% لمصلحة اليسار الحاكم، بعدما استطاع الإضراب الذي نفّذته النقابات والأحزاب اليسارية في عموم البلاد حشدَ مئات الألوف من الناس في الميادين، وإقفال معظم المصالح والفعّاليات التجارية والاقتصادية في المدن الرئيسية الإسبانية. هذا لا يقرّب الاشتراكيين من الفوز بحدّ ذاته، بل من إعادة تعريف الاستمرارية السياسية التي لا تعتمد على الربح الانتخابي، قدر اعتمادها على التعبئة الجماهيرية الحاشدة وإعادة صياغة المعادلات السياسية لمصلحة المعسكر التقدّمي عبر العالم، انطلاقاً من إسبانيا وفرنسا وسواهما من دول المركز الأوروبي.

التقدّم السياسي والانتخابي المُطرد بهذه الطريقة على النَسَقين البرازيلي والأميركي، يُظهر أنّ ما بدأ في فرنسا قبل أن ينتقل إلى الأميركتين ثمّ يعود إلى أوروبا مجدّداً، هو حصيلة منهج في العمل السياسي يفتقد إليه اليمين في كلّ مكان تحصل فيه انتخابات، وهو ما يضعه باستمرار في عين العاصفة، كونه يعجز دائماً ليس فقط عن اللحاق باللحظة التاريخية التي يُعاد فيها تشكيل المشهد الانتخابي في العالم، بل أيضاً عن منع خصومه في اليسار من إعادة تعريف المجال السياسي برمّته، عبر المزيج الذي يجمع الحشد والتعبئة الكرنفالية والتثقيف الجماهيري بالماكينات الانتخابية التي تعيد توظيف كلّ ذلك، بمهارة وفاعلية، في صناديق الاقتراع.

سينما

منذ أكثر من قرن، لا تكفّ السينما عن العودة إلى «البؤساء» لفيكتور هوغو. من فرنسا إلى مصر والسودان وهوليوود، تتبدّل الشخصيات والأزمنة، وتبقى أسئلة الفقر والظلم والعدالة. رحلة في اقتباسات رواية تجاوزت حدود الأدب، وصولاً إلى أحدث معالجاتها السينمائية عام 2026، وما تكشفه عن مجتمعاتها وتحولاتها السياسية والاجتماعية

من باريس إلى الخرطوم... «البؤساء» في كل مكان



«البؤساء» لكلود لولوش

شفيق طبارة

في صيف 2018، فازت فرنسا بكأس العالم. فتيان من مونفيرماي، الضاحية الفقيرة شرق باريس، يلتحفون العلم الفرنسي وينزلون إلى الشانزليزيه ليغنوا مع الحشود تحت قوس النصر، قبل أن يعود هؤلاء الفتيان إلى حيّهم، حيث لا مكان لهم في فرنسا المحتفلة.

هؤلاء هم «بؤساء» (2019) لادج لي. ومونفيرماي ليست مكاناً عابراً، فيها وضع فيكتور هوغو نزل آل تيناردييه، حيث كانت الطفلة كوزيت تُستغل قبل قرنين تقريباً. وفي الختام، يكتب لي على الشاشة جملة من الرواية: «يا أصدقائي، تذكروا هذا: ليست هناك أعشاب ضارة ولا رجال أشرار، بل هناك مزارعون سيئون».

لم يقتبس لادج لي رواية هوغو، بل استعار منها العنوان والمكان وشيئاً من روحها، ليصنع واحداً من أجمل الأفلام الفرنسية في السنوات الأخيرة: حكاية شرطة وفتيان وضاحية، لا جان فالجان فيها ولا جافير، لكن هوغو حاضر في كل لقطة منها. ولم يكن لادج لي أول من عاد إلى «البؤساء»، ولن يكون آخرهم.

منذ أن صوّر الأخوان لوميير فيكتور هوغو وشخصيات روايته عام 1897، لم تتوقّف السينما عن نقل الحكاية. أكثر من خمسين فيلماً، من باريس وهوليوود إلى القاهرة والخرطوم واليابان والهند. فما الذي في هذه الرواية يجعل السينما تعود إليها في كل مرّة؟

وضع فيكتور هوغو المنفيّ عن فرنسا، كلمة «النهاية» في الثلاثين من حزيران (يونيو) 1861، على مخطوطة بدأها قبل ستّة عشر عاماً. حين صدرت الرواية بعنوان «البؤساء» في الثالث من نيسان (أبريل) 1862، في كل من فرنسا وبلجيكا وألمانيا وبلدان أخرى، نفدت نسخها بسرعة مذهلة، حتى إن العمّال في المشاغل كانوا يتشاركون في ثمنها ثم يقترعون عليها. وحين رفع المتراس في الرواية، اختار تمرّد حزيران (يونيو) 1832. بعد سنتين على الثورة التي أوصلت لويس فيليب إلى العرش، مال الملك إلى المحافظة، فتدهورت أحوال الفقراء واتسعت الهوة بينهم وبين البرجوازية. وكانت جنازة الجنرال لامارك، الذي تحوّل من مؤيّد للملك إلى أبرز معارضيه وصوت للفقراء، شرارة انتفاضة جمهورية قادها الطلاب، لم تدم سوى يومين، وسُحقت، فاختار هوغو أن يكتب هزيمة. حتى الرواية نفسها جزء من هذه الحكاية السياسيّة. بدأها هوغو عام 1845 تحت عنوان «البؤس»، وتوقّف عنها «بسبب الثورة» عام 1848، ثم دفعه انقلاب نابليون الثالث إلى المنفى. وحين عاد إليها في جزيرة غيرنزي، دوّن على مخطوطته: «هنا توقّف نبيل فرنسا، وأكمل المنفي». هكذا جاءت الرواية محاكمة لنظامين معاً: ملكية لويس فيليب التي تدور فيها الأحداث، وإمبراطورية نابليون الثالث التي أُنجزت في ظلها.

تتجلّى آراء هوغو، التقدّميّة بمقاييس عصره، في تعاطفه الواضح مع الثورات الجمهوريّة المتتالية، وإن كان قد أبدى لاحقاً حماسة أقلّ تجاه «كومونة باريس».

لم تسلم الكنيسة من نقده، فحضور الأسقف ميرييل والأديرة في الرواية ليس مديحاً، إذ رأى هوغو، الذي بقي مؤمناً حتى آخر سطر في وصيّته («أؤمن بالله»)، أنّ الكنيسة زادت معاناة الفقراء.

«البؤساء»، رواية شاملة، تجمع الميلودراما وإثارة المطاردة وقصة حبّ وسرد تاريخي والفلسفة، وتعبر طبقات المجتمع جميعاً، من أطفال الشوارع إلى ملك فرنسا، مروراً بالعمّال والطلاب وأصحاب المتاجر والراهبات والأساقفة ورجال الشرطة والجنود والمجرمين. هناك الراوي الذي يسرد حكاية جان فالجان، وقصة الحبّ بين كوزيت وماريوس، ومعركة واترلو، والتأملات في طبيعة الثورات، وفانتين التي تترك ابنتها لدى أصحاب نزل يسيئون معاملتها، ثم تبيع شعرها وأسنانها وجسدها لتدفع لهم. يختصر هوغو رؤيته في المقدّمة: «انحطاط الرجل بسبب الفقر، ودمار المرأة بسبب الجوع، وضمور الطفل بسبب الظلام». ولأنّ روايته تنتهي بلا انتصار، يبقى سؤالها «هل يمكن للإنسان أن يتغيّر؟» مفتوحاً، تملؤه كلّ حقبة بمضامينها. ومن هنا عادت إليها السينما مرة بعد مرة.



«البؤساء» لفريد كافاييه



«البؤساء» لجاد الله جبارة

1897: الاخوان لوميير

يعود أول أثر سينمائي لـ«البؤساء» إلى عام 1897، في فيلم قصير للأخوين لوميير عنوانه «فيكتور هوغو والشخصيات الرئيسية في البؤساء»، ولا يزال الفيلم محفوظاً حتى اليوم. مدّته دقيقة واحدة، متوافر على يوتيوب. هنا يتنكّر رجل واحد تباعاً في هيئة فيكتور هوغو، ثم في هيئات شخصيّات من الرواية. ينتمي الفيلم إلى سلسلة «التحوّلات» التي أنتجتها دار لوميير، حيث يتقمّص الممثل الواحد شخصيات متعددة.

1925: هنري فيسكور

«البؤساء» لهنري فيسكور فيلم صامت يمتد على قرابة ست ساعات، ما يجعله الاقتباس الأكثر شمولاً للرواية في زمن السينما الصامتة. أرادت شركة الإنتاج أن يكون الاقتباس فيلماً واحداً، لكن فيسكور أقنعها بعرضه في أربعة أجزاء، كل منها بطول فيلم روائي كامل. يتتبع الفيلم الخط الرئيسي للرواية بأمانة. ظل الفيلم معروفاً لعقود في نسخة لا تتجاوز خمس ساعات ونصف، وبالأبيض والأسود فقط، إلى أن استغرق ترميمه أربع سنوات أعادته إلى ساعاته الستّ كاملة. (الجزء الأول من الفيلم متوافر على يوتيوب).

1934: ريمون برنار

«البؤساء» لريمون برنار، واحد من أعظم انتصارات السينما الفرنسية، صدر على ثلاثة أفلام في ثلاثة أسابيع متتالية: «عاصفة تحت جمجمة»، و«آل تيناردييه»، و«الحرية، الحرية العزيزة». يزخر الفيلم بمشاهد راسخة في الذاكرة: ليلة المبيت عند الأسقف، ومصير فانتين المأساوي وصولاً إلى مشهد كرة الثلج، ومناورات آل تيناردييه الانتهازية التي لا تهدأ، ثم مشهد المتراس الطويل الذي يمهّد للنهاية. وفي قلب ذلك كلّه هاري بور في دور فالجان الذي يساوره الشك، ويجهل مآل العالم، ولا يدري من أين جاءه حظ. رجل لا يُقهر، لكنه مذهول وتائه، غائب الذهن في أحيان كثيرة، تعلو ملامحه مسحة من الإنهاك والاستسلام. تحفة برنار لا جدال فيها، ففيها متراس صوّر ببراعة، وثوّار تجتمع فيهم الحماسة الثورية وروح الرفقة. لم يرفض برنار الضخامة في فيلمه الممتد خمس ساعات تقريباً، لكنه لم يخفِ تهكّمه على سينما تحاول أن تكون «أدبيّة» أكثر مما ينبغي، وعلى فنّ يفرط في ولعه بالملحمة.

1935: ريتشارد بولسلافسكي

من تضاد النور والعتمة، وظلال كثيفة، يقدّم ريتشارد بولسلافسكي رواية هوغو (متوافر على يوتيوب) بروح مسيحية. فجان فالجان (فريدريك مارش)، الخارج من السجن يولد من جديد حين يمنحه الأسقف ميرييل (السير سيدريك هاردويك) رحمة لم يكن ينتظرها. وفي الضفة الأخرى، يقف جافير بتمزقه الداخلي. رجل قانون نزيه وجريء، نذر حياته لحماية النظام بصرامة في زمن الثورات. ومن تقاطع هذين الرجلين، أي من الاصطدام المتكرر بين الرحمة والعدالة، تخرج تداعيات تمتد على مدى الفيلم كله.



«البؤساء» لتوم هوبر

1943: كمال سليم

لم يكتفِ كمال سليم بنقل «البؤساء» إلى مصر، بل أعاد تسمية شخصيّاتها كلّها وأسكنها بيئة محلية. فجان فالجان أصبح «الشرقاوي» (عبّاس فارس)، الذي يتحوّل بعد توبته إلى «عبد الفتاح باشا شريف». يخرج الشرقاوي من السجن، فيؤويه الشيخ عبد الله (محمود رضا) ويحميه من الشرطة ويهبه ما يبدأ به حياته. وهكذا صار الأسقف ميرييل شيخاً، من دون أن تسقط حادثة الفضة. ثم يفر من الضابط فهيم (سراج منير)، أي جافير، ويكافح حتّى يجمع ثروة كبيرة يسخّرها لمساعدة الفقراء. وفانتين أصبحت درّية (أمينة رزق)، العاملة في المصنع التي تموت وتترك له ابنتها، وكوزيت صارت سعاد، أدتها صفية حسين (في الصغر)، وسعاد حسين (في الكبر). أما تيناردييه، فصار صاحب لوكاندة في السنجابية، ثم زعيم عصابة (عبد العزيز خليل). حتى سامية جمال كانت في الفيلم مغنّية بصوت شافية أحمد في حفلة الطفولة المشرّدة.

1978: عاطف سالم

بعد أربعة وثلاثين عاماً على فيلم كمال سليم، عادت السينما المصريّة إلى «البؤساء» في فيلم عاطف سالم مع موسيقى عمر خورشيد، وأنتجه فريد شوقي نفسه الذي لعب دور جان فالجان مع ليلى علوي بدور كوزيت (سميحة). الفيلم ابن زمنه، سينما نجوم بامتياز، ويبدو فيها أنّ ثقل الرواية انتقل من السياسة إلى الميلودراما العائلية. اختيار عادل أدهم، صاحب أشهر أدوار الشرّ في السينما المصريّة، لدور جافير يدفع الشخصية نحو الشرّ الصريح، بعيداً عن رجل القانون الملتبس الذي كتبه هوغو. يحمل الفيلم قيمة رمزية، فوجود يوسف وهبي يجعل من «البؤساء» جسراً بين جيلين من السينما المصريّة.

1995: كلود لولوش

لم يقتبس كلود لولوش «البؤساء» بقدر ما حاورها. نقل الحكاية إلى فرنسا تحت الاحتلال النازي، في فيلم يقارب ثلاث ساعات يبدأ مع مطلع القرن العشرين. بطله هنري فورتان (جان بول بلموندو)، ملاكم أمّي وصاحب شركة نقل وخارج على القانون أحياناً. سُجن أبوه ظلماً، واضطرت أمّه إلى البغاء لتعيله، تماماً كما فعلت فانتين. يلتقي فورتان المحامي اليهوديّ أندريه زيمان (ميشيل بوجناح) الهارب من باريس مع زوجته الراقصة إليزا وابنتهما سالومي (سالومي لولوش، ابنة المخرج). يقرأ له زيمان رواية هوغو، فيكتشف الرجل أنّ الناس يشبهونه دائماً بجان فالجان، ويقرر أن يصنع الخير، فيخبّئ سالومي التي تُقارن بكوزيت. أمّا زيمان الجريح، فيلجأ إلى قبو زوجين من المزارعين، هما آل تيناردييه الجدد. يؤدّي بلموندو دور الأب والابن معاً، ويظهر أيضاً في دور جان فالجان نفسه في مشاهد مأخوذة مباشرة من الرواية، فيما يستعيد الفيلم مقاطع من اقتباسات سابقة، بينها فيلم ريمون برنار. فكرة الفيلم المحورية أن في تاريخ العالم حكايتين أو ثلاثاً فقط، وأنها تتكرّر.

> تجمع الميلودراما والمطاردة والحبّ والتاريخ

> تعبر طبقات المجتمع من أطفال الشوارع والعمّال والطلاب إلى رجال الدين والشرطة

2006: جاد الله جبارة وسارة جبارة

صنع جاد الله جبارة، في الخرطوم آخر أفلامه الروائيّة «البؤساء». بدأ جبارة صناعة الأفلام منذ عام 1946، وأسّس عام 1972 «استوديو جاد»، أوّل استوديو سينمائي خاص في السودان. رأى في عالم هوغو صدى لحياة السودانيين، وقال إن حكاية رجل يُسجن لأنّه سرق رغيف خبز لعائلته الجائعة «يمكن أن تحدث لأي سوداني». فنقل ثيمات الرواية، من الفقر والفساد إلى العدالة والتضحية، إلى البيئة السودانية، وصنع فيلماً باللغة العربيّة موجّهاً إلى جمهور أفريقي، صُوّر في شوارع الخرطوم نفسها. كان جبارة قد فقد بصره في الثمانين من عمره، بعدما صادرت الحكومة استوديو جاد، لكنه واصل العمل، فصنع «البؤساء» في السابعة والثمانين، وأخرجه بمشاركة ابنته سارة جاد الله جبارة، التي كانت عينيه في موقع التصوير.

2012: توم هوبر

نقل توم هوبر إلى الشاشة المسرحية الغنائية التي كتبها كلود ميشيل شونبرغ وآلان بوبليل، وشاهدها نحو ستّين مليون متفرّج حول العالم. تولّى هيو جاكمان دور جان فالجان، وراسل كرو دور جافير، وآن هاثاواي دور فانتين، فيما أُسند دور الأسقف إلى كولم ويلكنسون، أول من أدى دور فالجان على المسرح في لندن وبرودواي. اختار هوبر أن يغنّي الممثلون مباشرة أمام الكاميرا بدلاً من التسجيل، سعياً إلى العفويّة والصدق العاطفي. وبلغ هذا الخيار ذروته في اللقطة القريبة الطويلة التي تغنّي فيها هاثاواي «حلمت حلماً». الفيلم كالمسرحيّة قبله، أسقط نقد هوغو السياسي للملكية والكنيسة، ولم يُبق إلا الخلاص الفردي وعدالة اجتماعيّة مبسّطة. ولكن، يظلّ الفيلم الاقتباس الأوسع انتشاراً في تاريخ «البؤساء».

2026: فريد كافاييه

عاد «البؤساء» المتوافر حالياً في الصالات اللبنانية، إلى الشاشة في فيلم من ثلاث ساعات، وهو أول اقتباس سينمائي فرنسي للرواية منذ فيلم روبير حسين عام 1982، وقد جاء في سياق موجة الإنتاجات التاريخيّة الضخمة التي أطلقها نجاح «الكونت دي مونت كريستو». يؤدّي فنسان ليندون دور جان فالجان، وطاهر رحيم دور جافير، ونويمي ميرلان دور فانتين، وميغان نورثام دور كوزيت، فيما يجسّد بنجامان لافيرن وكامي كوتان دور آل تيناردييه. يحافظ الفيلم على جوهر الحكاية، رغم بعض الاختصارات الزمنية وخاتمة مبسطة أكثر مما ينبغي. ينتقل الفيلم بين الإثارة البوليسية والدراما الاجتماعية والنقد التاريخي. فيلم كافاييه باهت بتصويره الرقمي، يشبه إنتاجات المنصّات، فلا نشعر فيه ببرودة العصر ولا مطره ولا جرذانه. اقتباس نزيه، يفهم الرواية جيداً، لكنه يفتقر إلى الحس المأساوي والنفس الروائي الذي يرفعه إلى مستوى نص هوغو.

«البؤساء» و«جان فالجان» في الصالات اللبنانية

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الإثنين 16 تشرين الثاني 2026 العدد 5928

قضية

بين اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين والتضييق الأميركي، يواجه مسيحيو فلسطين ضغوطاً متصاعدة تطاول وجودهم وحقهم في نقل معاناتهم إلى العالم. فقد رفضت إدارة دونالد ترامب منح تأشيرتين لرجلَي دين فلسطينيين دُعيا إلى مؤتمرين كنسيين في الولايات المتحدة، ما أثار انتقادات لسياسات واشنطن وتناقضها مع خطابها المعلن بشأن حماية المسيحيين حول العالم

تعتيم ممنهج على معاناة مسيحيّي فلسطين

طريق ترامب إلى الجنّة يمرّ عبر تل أبيب!



علي سرور

خلال الأسبوع الماضي، ادّعى الرئيس الأميركي دونالد ترامب التزامه الديني المسيحي واعتقاده بأنّه في طريقه إلى الجنّة بفضل هذا الإيمان. لكن في واقع الأمر، تُمارس حليفته «إسرائيل» مختلف أنواع الاضطهاد والتضييق بحقّ مسيحيّي الضفة الغربية، وسط صمت وتهميش إعلامي ممنهج من قبل إدارة ترامب، لا سيّما عبر سفيره في تل أبيب مايك هاكابي. ووصل الأمر أخيراً بواشنطن إلى خلع قفازاتها المحافظة والتدخّل مباشرة لمنع قدوم رجال دين مسيحيين فلسطينيين إلى الولايات المتحدة. إذ تلقّى الأب عيسى ثلجية والقسّ منذر إسحاق رفضاً بمنح تأشيرة دخول للمشاركة في أعمال كنسية تُسلّط الضوء على ما يتعرّض له المسيحيون في الضفة الغربية. في مواجهة ذلك، ضجّ الناشطون على التناقض بين ما يقوله ترامب في العلن ويدّعيه من انتماء روحاني، وبين من أشار إلى أنّ الرئيس الأميركي خسر جزءاً وازناً من جماهير المحافظة، لأنّه يرى أنّ الطريق إلى الجنّة تمرّ عبر تل أبيب.

سردية مسيحية ممنوعة

من جهته، دعا «مشروع حماية الفئات المستضعفة»، وهو منظمة إنسانية تعمل في تقديم الإغاثة الطارئة والحماية للفئات المضطهدة والمهددة بالعنف، دونالد ترامب ووزير الخارجية ماركو روبيو، إلى إلغاء قرار رفض منح تأشيرة الدخول إلى الولايات المتحدة لراعي أبرشية الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية في كنيسة المهد ببيت لحم الأب عيسى ثلجية، والقس اللّوثري الفلسطيني منذر إسحاق.

من جانبه، أوضح الأب ثلجية في بيان له، أنّ طبيعة الحوار الذي دار معه خلال المقابلة في السفارة الأميركية دفعه للاعتقاد بأنّ هويته الفلسطينية كانت السبب في رفض طلب التأشيرة. ولفت إلى أنّ زيارته إلى الولايات المتحدة أتت تلبيةً لدعوة رسمية من كنيسة أميركية. ووضع ثلجية الرحلة في إطار كنسي وروحاني وإنساني، قائلاً: «كنت آمل أن أشارك الحضور واقع الحياة المسيحية في بيت لحم، مسقط رأس يسوع المسيح، وأن أتحدث عن التحديات التي تواجه مجتمعنا المسيحي والأشخاص الذين نخدمهم».

وكان مقرّراً أن ينضم الأب ثلجية في نهاية الأسبوع الماضي، إلى مؤتمر «ليس باسم المسيح» الذي يتحدث فيه رئيس «مشروع حماية الفئات المستضعفة»، جيسون جونز الذي قال إنّه كان سيناقش مع ضيفه الأسباب التي تمنع الجمهور الأميركي من رؤية حقيقة وضع المسيحيين الفلسطينيين في الأراضي المقدسة. وهاجم جونز قرار السلطات الأميركي برفض منح تأشيرة الدخول، معتبراً أنّ هذه الأفعال تشبه سياسة الحكومة الإسرائيلية في التضييق مع الزوار الأميركيين ومنعهم من معرفة ما تعانيه الكنيسة في فلسطين.

إضافة إلى ذلك، تضمنت رحلة الأب عيس ثلجية مشاركته في 16 تشرين الثاني (نوفمبر)، إلى جانب قادة كاثوليك وأرثوذكس وبروتستانت، في تجمّع بالقرب من مبنى الكابيتول الأميركي، للدعوة إلى محاسبة المستوطنين الإسرائيليين والقوات الإسرائيلية على العنف الذي يمارسونه ضدّ المجتمعات الفلسطينية.

المسيحيون الصهاينة

من جانبٍ آخر، رفضت واشنطن منح تأشيرة دخول للقسّ منذر إسحاق لحضور مؤتمر «الكنيسة عند مفترق الطرق» الذي عُقد الأسبوع الماضي. وبينما علّلت وزارة الخارجية الأميركية قرارتها لأسباب تتعلّق بـ «الأمن القومي»، وجّه «مشروع حماية الفئات المستضعفة» نداءً لإدارة ترامب للوفاء بتعهداته بحماية مسيحيي بلدة الطيبة الفلسطينية بعد هجوم جديد شنّه مستوطنون عليها. وتُعدّ البلدة آخر قرية مسيحية بالكامل في الضفة الغربية، وترتبط في التراث المسيحي باسم «إفرايم»، المذكورة في إنجيل يوحنا (11: 54)، حيث أقام المسيح مع تلاميذه بعد تصاعد التهديدات ضدّه.

وقال رئيس المنظمة، جيسون جونز، إنّ المسيحيين الأميركيين يحتاجون إلى رؤية الأرض المقدسة من خارج نوافذ حافلة سياحية تابعة لـ «وزارة الخارجية الإسرائيلية»، لافتاً إلى أنّ زيارة الأب ثلجية هدفت لتقديم وصف واقعي للحياة في بيت لحم.

على الرغم من خطاب الإدارة الأميركية المحافظ، وزعم ترامب في مقابلاته ولقاءاته الرسمية اهتمامه بشؤون المسيحيين حول العالم، إلا أنّ ذلك يبدو مختلفاً عندما يتعلّق الأمر بمسيحيّي فلسطين. وليست هذه المرّة الأولى التي تشارك فيها الإدارة الأميركية في التعتيم على حالهم. في بداية العام الحالي، خرج الإعلامي المحافظ وحليف الإدارة الأسبق، تاكر كارلسون، ليسلّط الضوء على معاناة الفلسطينيين عموماً، والشريحة المسيحية خصوصاً، من إرهاب المستوطنين وتعدّياتهم. وأجرى حينها مقابلة مثيرة للجدل مع سفير الولايات المتحدة في تل أبيب، مايك هاكابي، لمساءلته عن هذا الواقع الذي يعيشه المسيحيون.

ورفض هاكابي بشكل تام وجود أي عمليات اضطهاد، لكنّه أصرّ على عدم وجود «احتلال» في الضفة الغربية لأنّ اسمها «يهودا والسامرة» وتتبع أمنياً وسياسياً لـ «إسرائيل». وكانت اللحظة الكاشفة في المقابلة، عند سؤال كارلسون عن الأرض الموعودة لنسل إبراهيم الممتدة من النيل إلى الفرات، فردّ هاكابي بجواب بلا أقنعة: «لا بأس لو استولوا عليها كلها». بذلك عبّر السفير عن حقيقة سياسة ترامب الفعلية الداعم للحلم الصهيوني الذي عبّر عنه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، مشروع «إسرائيل الكبرى».

وفي الطريق لتحقيق هذا المخطط، يقف المسيحيون في الضفة الغربية حجر عثرة أمام المشروع التوسعي القائم على يهودية الدولة الموعودة.

على بالي



أسعد أبو خليك

نشرت جريدة «واشنطن بوست» مقالة أمس عن القلق الذي يسودُ في دول الخليج (تحديداً السعودية وقطر والإمارات) بسبب التحقيقات الاشتراعية التي ينوي الحزب الديموقراطي إجراءها بعد تغيير الكونغرس في يناير 2027. مبعث الخوف أنّ معلومات تفصيليّة ستُنشر عن محاولات وممارسات فاسدة من قِبل تلك الأنظمة للتأثير على الحاكم شبه المطلق (قبل الانتخابات النصفيّة)، دونالد ترامب. أين تبدأ؟ استثمارات بالمليارات من قِبل الثلاث في شركة إدارة أموال لجاريد كوشنر (اللّيكودي المتطرّف والذي لم يكن لديه خبرة في إدارة الأموال من قبل). استثمارات بمئات المليارات من قِبل جهاز طحنون المالي في شركة «كريبتو» لعائلة ترامب. وهناك الطائرة الفخمة التي منحتها قطر لترامب (صحيح أنّه سجّلها لخدمة الرئيس الأميركي، وليس حصراً بشخصه) لكنّ الهدية فيها خرْق للقانون المتعلّق بتلقّي الهدايا من قِبل المسؤولين الفدراليّين (كان هناك فضيحة في إدارة ريغان لأنّ بعض المسؤولين، مثل إد ميز، قبلوا أزرار أكمام من قِبل الحكومة الكوريّة الجنوبيّة، كان الحدّ الأعلى من الهدايا المقبول تلقّيها آنذاك لا يتعدّى المئة وخمسين دولاراً). طريقة ترامب في الحُكم أراحت حكّام الخليج لأنّه بدا لهم كرئيس في دولة غير ديموقراطيّة يستطيع أن يتصرّف بلا حساب أو مراقبة. هكذا مرّت السنتان الأوليان من حُكمه. تنافسوا في محاولة كسْب ودّه وودّ عائلته. الحزب الديموقراطي كان في الأقليّة وترك للرئيس أن يراكم سلطات وصلاحيات وتجاهل خروقات الدستور. صحيح أنّ حزب الأقليّة محدود في القدرة على المبادرة لكن حتى الخطب كانت نادرة في التنديد. الآن، الحزب الديموقراطي سيغوص عميقاً في ممارسات الإدارة وسيحاول جلب معلومات عن تلك الصفقات، المعلومة منها والمجهولة. وللكونغرس صلاحية استدعاء الأشخاص والوثائق، وهنا سيُعلن عن طبيعة الصفقات والهدايا من دول الخليج. دول الخليج لن تتعاون مع تلك التحقيقيات وهي تتحرّك دوماً بالسرّ. والسيناتور كريس مورفي حذّر حكومتَي السعودي وقطر في جولة أخيرة له من عواقب الفساد والإفساد المالي وحضّرهما للتحقيقات التي ستجري. دول الخليج تمنح رئيس الجمهورية والحكومة في لبنان منحاً ماليّة سخيّة (رفضها إميل لحّود).



الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com